WHO FRAMEWORK CONVENTION ON TOBACCO CONTROL

SECRETARIAT

التقييم المشترك للاحتياجات لتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في اليمن

فريق تقييم الاحتياجات والوفد من اليمن

أمانة الاتفاقية

أكتوبر 2023

Funded by UK Government

Australian Government Department of Health

Norwegian Ministry of Foreign Affairs

الاعترافات

تشكر أمانة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (أمانة الاتفاقية) الحكومة اليمنية على دعوتها لإجراء عملية تقييم الاحتياجات المشتركة هذه، والتي اكتملت من خلال الجهود التعاونية لوزارة الصحة العامة والسكان اليمنية، ومكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط، ومكتب منظمة الصحة العالمية القطري في اليمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أصبحت بعثة تقييم الاحتياجات المشتركة ممكنة من خلال مشروع FCTC 2030 الذي يتم تمويله بسخاء من قبل حكومات أستراليا والنرويج والمملكة المتحدة (المملكة المتحدة).

جدول الاختصارات والمختصرات

استراتيجية التعاون القطري	سي سي اس
مؤتمر الأطراف	شرطي
المسؤولية الاجتماعية للشركات	المسؤولية الاجتماعية للشركات
مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط	امرو
مجلس التعاون الخليجي	دول مجلس التعاون الخليجي
هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	هيئة التقييس
المسح العالمي للتبغ بين الشباب	جيتس
وزارة الصحة والسكان	موفب
العلاج ببدائل النيكوتين	إن آر تي
بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ	بروتوكول
الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته	الصنابير
إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المنسق المقيم للأمم المتحدة	الصليب الأحمر الدولي
إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة	إطار عمل الأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية	من
اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ	WHO FCTC
اليوم العالمي للامتناع عن التدخين	ونتد

مقدمة

The WHO FCTC

- تم تطوير اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (WHO FCTC) استجابة لعولمة وباء التبغ ، الذي حدث منذ القرن 20 .
- والاتفاقية معاهدة قائمة على الأدلة تؤكد من جديد حق جميع الناس في التمتع بأعلى مستوى من الصحة.
- والهدف من الاتفاقية هو "حماية الأجيال الحالية والمقبلة من العواقب الصحية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية المدمرة لاستهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ"، وتؤكد الاتفاقية أهمية تدابير خفض الطلب وكذلك استراتيجيات جانب العرض لتحقيق هذه الغاية، وتشجع الأطراف أيضا على تنفيذ تدابير تتجاوز تلك التي تتطلبها المعاهدة.
- مؤتمر الأطراف (COP) هو هيئة صنع القرار في الاتفاقية. تم إنشاء أمانة الاتفاقية كهيئة دائمة لدعم تنفيذ الاتفاقية وفقا للمادة 24 من WHO FCTC.

عملية تقييم الاحتياجات

- دعت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف (COP1) في فبراير 2006 الأطراف من البلدان النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال إلى إجراء تقييمات للاحتياجات في ضوء التزاماتها المتعلقة بتنفيذ جميع أحكام الاتفاقية وإبلاغ احتياجاتها ذات الأولوية إلى شركاء التنمية (القرار FCTC/COP1(13)).[1]
- تقييم الاحتياجات هو تمرين يتم إجراؤه بالاشتراك مع الحكومة لتحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها بموجب WHO FCTC، والموارد المتاحة للطرف للتنفيذ، وأي ثغرات في هذا الصدد. وهو يستند إلى جميع المواد الموضوعية لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ لوضع خط أساس للاحتياجات.
- طلبت الحكومة اليمنية من خلال وزارة الصحة العامة من أمانة الاتفاقية إجراء تمرين لتقييم الاحتياجات لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ WHO FCTC، وتحديد الثغرات والتحديات المتبقية المحتملة وتقديم توصيات لمعالجة هذه التحديات. وكجزء من عملية تقييم الاحتياجات، عقدت أمانة الاتفاقية، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومكتب منظمة الصحة العالمية القطري في اليمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة استغرقت يومين في القاهرة - مصر في الفترة من 29 إلى 30 آب/أغسطس 2023. تم تنفيذ المهمة في مصر بسبب الوضع الأمني في اليمن.
- ويمكن تقديم المساعدة اللاحقة لتقييم الاحتياجات إلى الأطراف التي أجرت تقييمات للاحتياجات، استنادا إلى التقارير والأولويات المحددة.

تأثير تعاطي التبغ في الصحة العمومية

انتشار التبغ والتعرض لدخان التبغ والوفيات المرتبطة بالتبغ في اليمن: حقائق أساسية

انتشار تعاطي التبغ من آخر مسح تم إكماله:[1]

	تعاطي التبغ		تدخين التبغ		تدخين السجائر		لا يدخن		السجائر الإلكترونية	
	حالي	يومي	حالي	يومي	حالي	يومي	حالي	يومي	حالي	يومي
البالغين (1)										
ذكر	25.8	22.7	20.7	...	...	...	17.0	15.9	...	...
أنثى	7.4	5.4	6.0	...	...	...	5.9	5.3	...	...
مجموع	16.4	13.9	13.3	...	...	...	1.3	10.5	...	...
شباب (2)										
ذكر	23.9	...	19.4	...	9.2	...	6.7	...	...	...
أنثى	9.9	...	7.9	...	2.5	...	2.6	...	...	...
مجموع	18.7	...	15.1	...	6.8	...	5.1	...	14.5	...

(1). مسح البالغين: المسح الديموغرافي والصحي, 2013[2]; وطني ، الأعمار 15+
(2). الدراسة الاستقصائية للمراهقين: الدراسة الاستقصائية العالمية للتبغ بين الشباب، 2014[3]؛ مواطنون، تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عاما

التعرض لدخان التبغ:

وجد GYTS 2014 ، بين الأطفال من 13-15 سنة:

- *أفاد ما مجموعه 40.5٪ من الطلاب (33.5٪ من الفتيان و 36.5٪ من الفتيات) بأنهم تعرضوا لدخان التبغ في المنزل.*
- *أفاد ما مجموعه 55.5٪ من الطلاب (63.3٪ من الفتيان و 43.0٪) من الفتيات أنهم تعرضوا لدخان التبغ داخل أي مكان عام مغلق.*
- *أفاد 42.3٪ من الطلاب (50.3٪ من الفتيان و 29.6٪ من الفتيات) بأنهم تعرضوا لدخان التبغ في أي مكان عام في الهواء الطلق.*
- *أفاد 46.5٪ من الطلاب (52.9٪ بنين و 36.0٪ بنات) أنهم رأوا أي شخص يدخن داخل مبنى المدرسة أو خارجها في ممتلكات المدرسة.*

الوفيات المرتبطة بالتبغ:

العبء العالمي للأمراض 2019:

- في عام 2019 ، تسبب تعاطي التبغ في وفاة ما يقدر بنحو 20,689 في البلاد ، أي ما يعادل 11.83٪ من جميع الوفيات في البلاد.[4]

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية عن وباء التبغ العالمي، 2023. الملامح القطرية، اليمن.
[2] المسح الصحي والديموغرافي الوطني لليمن 2013: https://dhsprogram.com/publications/publication-fr296-dhs-final-reports.cfm
[3] صحيفة وقائع GYTS لعام 2014 اليمن: https://www.who.int/publications/m/item/2014-gyts-fact-sheet-yemen
[4] العبء العالمي للأمراض 2019: https://vizhub.healthdata.org/gbd-compare/

معالم مكافحة التبغ في اليمن

سنة	جهود مكافحة التبغ
1995	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 126 بشأن حماية المجتمع والأفراد من مخاطر التدخين
2005	قانون رقم (26) لسنة 2005 بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره
2007	التصديق على WHO FCTC في 22 شباط/فبراير 2007
2007	إنشاء البرنامج الوطني لمكافحة التبغ (يترجم إلى *البرنامج الوطني لمكافحة التدخين ومعالجة أضراره*)
2011	الموافقة على اللائحة الفنية الخاصة بوضع العلامات على عبوات منتجات التبغ بعنوان: هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2011/246 بشأن توسيم عبوات منتجات التبغ
2013	**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 379 لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (26) لسنة 2005 بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره**
2013	**إلغاء الإذن باستيراد أو بيع أو إنتاج جميع منتجات التبغ في اليمن للمنتجات التي يتجاوز فيها النيكوتين 0.8 ملغ والقطران 12.0 ملغ**

موجز تنفيذي
بما في ذلك النتائج والتوصيات الرئيسية

اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (WHO FCTC) هي معاهدة دولية تم التفاوض عليها تحت رعاية منظمة الصحة العالمية، والتي تم تطويرها استجابة لعولمة وباء التبغ. وقد اعتمد في عام 2003 ودخل حيز النفاذ في عام 2005. والاتفاقية معاهدة قائمة على الأدلة تؤكد من جديد حق جميع الناس في التمتع بأعلى مستوى من الصحة. ومنذ اعتمادها، أصبحت واحدة من أكثر المعاهدات التي حظيت بقبول واسع النطاق وأسرع في تاريخ الأمم المتحدة، حيث بلغ عدد الأطراف فيها 183 طرفا حتى الآن. [5]

وقع اليمن على WHO FCTC في 20 يونيو 2003 وصادق على WHO FCTC في 22 فبراير 2007.[6]
منذ أن أصبح اليمن طرفا في الاتفاقية في عام 2007، بذل جهودا كبيرة لتنفيذ المعاهدة. ومع ذلك، وكما أظهرت عملية تقييم الاحتياجات، فإن معظم التدابير التشريعية والتنظيمية لمكافحة التبغ في البلاد تحتاج إلى تعزيز لضمان الاتساق الكامل مع التزاماتها بموجب الاتفاقية.

طلبت الحكومة اليمنية من خلال وزارة الصحة العامة من أمانة الاتفاقية إجراء تمرين لتقييم الاحتياجات لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ WHO FCTC، وتحديد الثغرات والتحديات المتبقية المحتملة وتقديم توصيات لمعالجة هذه التحديات.

تم إجراء مراجعة مكتبية لعملية تقييم الاحتياجات بشكل مشترك من قبل الحكومة اليمنية ومكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط (WHO-EMRO) وأمانة الاتفاقية في أغسطس 2023. وشمل ذلك التحليل الأولي للحالة والتحديات والاحتياجات المحتملة المستمدة من تقارير تنفيذ WHO FCTC في البلاد ومصادر المعلومات الأخرى. وقام فريق دولي بقيادة أمانة الاتفاقية، ضم أيضا ممثلين عن المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومكتب منظمة الصحة العالمية القطري في اليمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببعثة استغرقت يومين إلى القاهرة - مصر في الفترة من 29 إلى 30 أغسطس/آب 2023 (انظر **الملحق 1** للاطلاع على برنامج البعثة). تم تنفيذ المهمة في مصر بسبب الوضع الأمني في اليمن. وشارك في البعثة شخصيا في القاهرة ممثلون عن وزارة الصحة العامة، ووزارة الشؤون القانونية، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية والأمن، ومجلس الوزراء في البعثة (انظر **الملحق 2** للاطلاع على قائمة المشاركين).

ويقدم هذا التقرير المتعلق بتقييم الاحتياجات تحليلا لكل مادة على حدة للتقدم الذي أحرزه البلد في التنفيذ، والثغرات التي قد تكون موجودة، والإجراءات اللاحقة الممكنة التي يمكن اتخاذها لسد تلك الثغرات. ويرد أدناه موجز للعناصر الرئيسية التي يتعين وضعها لتمكين اليمن من الوفاء الكامل بالتزاماته بموجب الاتفاقية. ويرد مزيد من التفاصيل في التقرير نفسه.

أولا، اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ هي معاهدة دولية وبالتالي قانون دولي. بعد التصديق على WHO FCTC، فإن اليمن ملزم بتنفيذ أحكامه من خلال التشريعات الوطنية، أو غيرها من التدابير. وثمة حاجة إلى تحديد جميع الالتزامات الواردة في المواد الموضوعية للاتفاقية، وربطها بالوزارات والوكالات ذات الصلة، والحصول على الموارد اللازمة، والتماس الدعم على الصعيد الدولي، حيثما كان ذلك مناسبا، لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا.

ثانيا، تتطلب الاتفاقية من الأطراف وضع وتنفيذ وتحديث واستعراض استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية شاملة متعددة القطاعات لمكافحة التبغ وفقا للاتفاقية. لدى اليمن مشروع استراتيجية وطنية لمكافحة التبغ، والتي تأخر الانتهاء منها والموافقة عليها بسبب الأزمة الحالية. يوصى بأن ينتهي اليمن من تطوير الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة التبغ بما يتماشى مع الاستراتيجية *العالمية لتسريع مكافحة التبغ 2019-2025* وتوصيات تقييم الاحتياجات.

ثالثا، تتطلب الاتفاقية إنشاء مركز تنسيق أو آلية تنسيق وطنية لتنسيق تنفيذها. لا يوجد في اليمن آلية تنسيق وطنية رسمية لمكافحة التبغ. يوصى بأن يعزز اليمن التعاون متعدد القطاعات لتنفيذ WHO FCTC من خلال إنشاء آلية تنسيق وطنية متعددة القطاعات ذات ولاية واختصاصات وإجراءات تشغيلية واضحة. وينبغي تحديد موارد مستدامة لتشغيلها. يوصى أيضا بمشاركة المجتمع المدني في دعم مكافحة التبغ في اليمن، بما يتماشى مع المادة 4.7 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

رابعا، يطلب من الأطراف اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية و/أو غيرها من التدابير الفعالة والتعاون، حسب الاقتضاء، مع الأطراف الأخرى في وضع سياسات ملائمة لمنع والحد من استهلاك التبغ وإدمان النيكوتين والتعرض لدخان التبغ. *القانون رقم (26) لسنة*

[5] نظرة عامة على WHO FCTC / الأطراف: https://fctc.who.int/who-fctc/overview/parties
[6] مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. الأطراف في WHO FCTC (الحالة في: 19-10-2023 09:15:35 EDT):
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IX-4&chapter=9&clang=_en

2005 بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره هو التشريع الرئيسي لمكافحة التبغ في اليمن. ينظم تنفيذ قانون 2005 قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية لعام 2005 بشأن قانون مكافحة التبغ. باستثناء تدابير حظر الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، سجل اليمن درجات معتدلة إلى منخفضة في معظم تدابير مكافحة التبغ التي تم تقييمها في الإصدار الأخير من التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية عن وباء التبغ، 2023. يوصى بأن يقوم اليمن بمراجعة تشريعاته لمكافحة التبغ والنظر في التعديلات لجعلها متوافقة تماما مع الالتزامات بموجب WHO FCTC والتوصيات الواردة في قرارات مؤتمر الأطراف ذات الصلة.

خامسا، تنص المادة 5-3 على أنه عند وضع *"سياسات الصحة العامة فيما يتعلق بمكافحة التبغ، تعمل الأطراف على حماية هذه السياسات من المصالح التجارية وغيرها من المصالح الخاصة لدوائر صناعة التبغ"* . تشريعات ولوائح مكافحة التبغ ليست واضحة جدا فيما يتعلق بالمادة 5.3 من WHO FCTC ولا توجد مبادئ توجيهية واضحة للحد من التفاعلات بين الحكومة ودوائر صناعة التبغ أو لضمان الشفافية عند حدوث التفاعلات. حدد تقييم الاحتياجات حالات تدخل دوائر صناعة التبغ في اليمن. لذلك يوصى بأن يوسع اليمن نطاق الإجراءات لحماية سياسات الصحة العامة في البلاد من المصالح التجارية وغيرها من المصالح الخاصة لدوائر صناعة التبغ. يتم تشجيع اليمن على مراجعة السياسات والتشريعات الحالية في ضوء المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 5.3 من WHO FCTC، ومن ثم معالجة الثغرات العالقة من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تلك المبادئ التوجيهية. وينبغي إيلاء الاهتمام لتعزيز إنفاذ التدابير القائمة بالفعل، مثل حظر ما يسمى بالأنشطة المسؤولة اجتماعيا (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المسؤولية الاجتماعية للشركات).

سادسا، يعد رفع أسعار التبغ من خلال الضرائب أحد أكثر تدابير السياسات فعالية للحد من استهلاك التبغ، وخاصة بين الشباب. لا يزال مستوى الضرائب على منتجات التبغ منخفضا حاليا مقارنة بأفضل الممارسات الموصى بها. لا تفرض اليمن ضرائب ممارسة على منتجات التبغ. تبلغ الحصة الضريبية الإجمالية لسعر التجزئة للسجائر 57.03٪ ، أي أقل من مستوى 75٪ الذي يعتبره *تقرير منظمة الصحة العالمية عن وباء التبغ العالمي* مستوى عال من الإنجاز.
يوصى بأن يفرض اليمن ضريبة ممارسة محددة على منتجات التبغ وأن يزيدها بانتظام، مع مراعاة الزيادات في أسعار المستهلك (أي التضخم) ودخل الأسرة، من أجل الاستمرار في الحد من القدرة على تحمل تكاليف منتجات التبغ. يجب على اليمن العمل على ضمان أن يمثل إجمالي الضرائب 75٪ من سعر التجزئة للسجائر. يجب أن يهدف اليمن أيضا إلى ضمان أن *تمثل الضرائب الانتقائية 70٪ من سعر التجزئة، على النحو الموصى به في الدليل الفني لمنظمة الصحة العالمية بشأن إدارة ضريبة التبغ والوارد في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 6 من WHO FCTC .*

سابعا، يطلب من الأطراف وضع ونشر مبادئ توجيهية ملائمة شاملة ومتكاملة لعلاج الارتهان للتبغ، وتنفيذ برامج فعالة للإقلاع عن التبغ. ليس لدى اليمن استراتيجية وطنية للإقلاع عن التدخين أو مبادئ توجيهية وطنية للعلاج. تتوفر خدمات الإقلاع عن التدخين في بعض المواقع المجتمعية في جميع أنحاء اليمن، ولكن ليس في المستشفيات أو العيادات الصحية أو مكاتب المهنيين الصحيين الآخرين. ويوصى بأن يصمم اليمن وينفذ برنامجا وطنيا لتعزيز الإقلاع عن تعاطي التبغ من خلال دمج علاج الاعتماد على التبغ في الرعاية الصحية الأولية، وتدريب جميع المهنيين الصحيين على تقديم مشورة موجزة بشأن الإقلاع عن التدخين لمتعاطي التبغ. ويمكن لحكومة اليمن أيضا أن تعمل على ضمان الوصول على نطاق واسع إلى الأدوية المنخفضة التكلفة للإقلاع عن التدخين، بما في ذلك عن طريق النظر في الشراء بالجملة للأدوية التي أثبتت جدواها وفعاليتها من حيث التكلفة لهذا الغرض.

ثامنا: من المعروف أن الاتجار غير المشروع بالتبغ منتشر على نطاق واسع في اليمن. *يوصى بأن يصادق اليمن على بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ وأن ينفذ أحكامه مثل تنفيذ نظام التتبع والتعقب لتأمين سلسلة التوريد. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بشأن المسائل المتعلقة بالاتجار غير المشروع سواء بين الوكالات الحكومية في اليمن أو من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف.*

تاسعا، يطلب من الأطراف أن تنشئ، حسب الاقتضاء، برامج للمراقبة الوطنية والإقليمية والعالمية لاستهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ. اليمن *محدود في المراقبة الوبائية لاستهلاك التبغ وتأثيره المرتبط به على الصحة العامة وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.* ينبغي لليمن تنفيذ مسوحات ترصد منتظمة وفقا للمنهجيات التي أقرتها منظمة الصحة العالمية. كما يوصى بأن يعزز اليمن القدرات البحثية الوطنية بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المختصة وأن يجري بحوثا (أ) تبحث في محددات وعواقب تعاطي التبغ والتعرض للدخان و (ب) تقيم فعالية التدخلات الحالية لمكافحة التبغ للحد من انتشار تعاطي التبغ.

عاشرا، تشجع الأطراف على تحقيق أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه من خلال تثقيف الجمهور والاتصال والتدريب بشأن قضايا مكافحة التبغ. ووجد تقييم الاحتياجات أن بعض أنشطة التوعية بعواقب تعاطي التبغ قد نفذت من قبل وزارة التربية والتعليم بالشراكة مع وزارة الصحة العامة، لا سيما في المدارس. ومع ذلك، لم يتم مؤخرا تنظيم أي حملات إعلامية كبيرة ولا توجد استراتيجية أو خطة طويلة الأجل لمثل هذا النشاط. يتم تشجيع اليمن على إدراج التعليم والتواصل والتدريب حول قضايا مكافحة التبغ في الاستراتيجيات الوطنية المستقبلية لمكافحة التبغ، مثل إدراج التوعية بالتبغ والوقاية منه في المناهج الدراسية ومن خلال استخدام التقنيات الرقمية لتحقيق أقصى قدر من التوعية في جميع أنحاء البلاد.

حادي عشر، إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، الذي كان يسمى سابقا إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، هو أداة التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية داخل البلدان. لا يذكر إطار الأمم المتحدة الحالي للتعاون في مجال التنمية المستدامة في اليمن 2022-2024 تنفيذ WHO FCTC. وبالمثل، لا تذكر الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن 2021-2024 ووثيقة البرنامج القطري لليمن 2023-2024 تنفيذ WHO FCTC.
ويوصى بأن تعمل وزارة الصحة العامة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى على المستوى القطري، فضلا عن الوزارات الحكومية الأخرى ذات الصلة لضمان إدراج مكافحة التبغ في أطر عمل الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المستقبلية وغيرها من استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية.

ثاني عشر، يقدم كل طرف الدعم المالي فيما يتعلق بأنشطته الوطنية الرامية إلى تحقيق هدف الاتفاقية، وفقا لخططه وأولوياته وبرامجه الوطنية. وخلص تقييم الاحتياجات إلى أن الموارد الحالية غير كافية لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا. كما أن *الأموال المخصصة لمكافحة التبغ ليست نشطة حاليا، وبالتالي فإن البرنامج الوطني لمكافحة التبغ ليس لديه موارد مالية لتنفيذ WHO FCTC*. يوصى بتعزيز القدرة على مكافحة التبغ من خلال تخصيص ميزانية عادية لتنفيذ وإنفاذ مكافحة التبغ. *كما يتم تشجيع اليمن على تنفيذ المادة 20 من* قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لعام 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية المتعلقة بقانون مكافحة التبغ لعام 2005، *والتي تنص على تخصيص 1٪ من إجمالي الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التبغ المستورد ومنتجات التبغ المصنعة محليا للبرنامج الوطني لمكافحة التبغ. وسيضمن تنفيذ هذا الشرط استدامة أنشطة مكافحة التبغ في البلد.*

ثالث عشر، اعتمد مؤتمر الأطراف ثماني مجموعات من المبادئ التوجيهية للتنفيذ، تغطي المواد 5.3 و6 و8 و9 و10 و11 و12 و13 و14 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. الهدف من المبادئ التوجيهية هو مساعدة الأطراف في تنفيذ WHO FCTC، وبالتالي، في الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية. وتستند المبادئ التوجيهية إلى الأدلة العلمية والخبرة التي لدى الأطراف في مجال التنفيذ. كما اعتمد مؤتمر الأطراف مجموعة من خيارات السياسات والتوصيات فيما يتعلق بالمادتين 17 و18 من WHO FCTC. ويشجع اليمن بقوة على اتباع هذه المبادئ التوجيهية وخيارات السياسة العامة والتوصيات من أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا. وينبغي لليمن أيضا أن ينظر بعناية في القرارات التي يتخذها مؤتمر الأطراف واجتماع الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية على المستوى القطري.

ثانيا ـ حالة التنفيذ والثغرات والتوصيات

ويتبع هذا الفرع من التقرير هيكل الاتفاقية. ويحدد متطلبات كل مادة من المواد الموضوعية للاتفاقية، ويقدم استعراضا لمرحلة تنفيذ كل مادة، ويحدد الإنجازات ويحدد الفجوات بين متطلبات المعاهدة ومستوى التنفيذ من قبل اليمن. وتقدم أيضا توصيات بشأن كيفية معالجة الثغرات التي تم تحديدها، بغية دعم البلد في الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية.

وقع اليمن على WHO FCTC في 22 فبراير 2007.

العلاقة بين هذه الاتفاقية والاتفاقات والصكوك القانونية الأخرى (المادة 2)

وتشجع المادة 2-1 من الاتفاقية، من أجل تحسين حماية صحة الإنسان، الأطراف *على "تنفيذ تدابير تتجاوز التدابير التي تقتضيها هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها، وليس في هذه الصكوك ما يمنع أي طرف من فرض شروط أكثر صرامة تتسق مع أحكامها وتتفق مع القانون الدولي".*

لا يوجد في اليمن حاليا تدابير تتجاوز تلك المنصوص عليها في الاتفاقية.

ويوصى بأن تواصل حكومة اليمن، في الوقت الذي تعمل فيه على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، النظر في تنفيذ تدابير أخرى لمكافحة التبغ سيكون لها تأثير على الحد من انتشار تعاطي التبغ، والتي ستمنع الأطفال والشباب من تعاطي التبغ.

وتوضح المادة 2-2 أن الاتفاقية لا تؤثر على *"حق الأطراف في الدخول في اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف ... بشأن القضايا ذات الصلة أو الإضافية للاتفاقية وبروتوكوليها، شريطة أن تكون هذه الاتفاقات متوافقة مع التزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها. وتبلغ الأطراف المعنية مؤتمر الأطراف بهذه الاتفاقات عن طريق الأمانة".*

واليمن عضو في منظمة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي،[7] وليس لديها أي اتفاقات أخرى قد يكون لها تأثير على تنفيذ الاتفاقية تم إبلاغ بعثة تقييم الاحتياجات.

يوصى بأن تقوم وزارة الخارجية والمغتربين والإدارات الحكومية الأخرى ذات الصلة بمراجعة أي اتفاقات في ولاياتها القضائية قد تندرج في نطاق المادة 2.2 من الاتفاقية. علاوة على ذلك، إذا تم تحديد مثل هذه الاتفاقيات، فمن المستحسن أن تقوم الحكومة اليمنية بإبلاغها إلى أمانة الاتفاقية إما كجزء من تقرير تنفيذ WHO FCTC التالي أو بشكل مستقل.

المادة 4. المبادئ التوجيهية

تنص هذه المادة على أنه لتحقيق هدف الاتفاقية وبروتوكولاتها، وتنفيذ أحكامها، تسترشد الأطراف بمجموعة من المبادئ.

وتقر المادة 4-2 بأن "الالتزام السياسي القوي ضروري لوضع ودعم تدابير شاملة متعددة القطاعات واستجابات منسقة، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي".

وقد أظهر اليمن التزامه بمكافحة التبغ من خلال إنشاء برنامج وطني لمكافحة التبغ. **تأسس هذا البرنامج** سنة 2007 بقرار وزاري[8] بإنشاء برنامج وطني لمكافحة التدخين ومعالجة أضراره والمعدل **بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لسنة 2005. يخضع هذا البرنامج للإشراف المباشر لوزارة الصحة العامة المسؤولة عن الإشراف على تطوير وتنفيذ تدابير مكافحة التبغ في البلاد.**

ومن بين مبادئ أخرى، تعترف **المادة 4-7** بأن *"مشاركة المجتمع المدني ضرورية لتحقيق هدف الاتفاقية وبروتوكولاتها".*

كما تؤكد ديباجة الاتفاقية *على "المساهمة الخاصة للمنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني غير المنتسبين إلى دوائر صناعة التبغ، بما في ذلك الهيئات المهنية الصحية، والنساء، والشباب، والجماعات البيئية ومجموعات المستهلكين، والمؤسسات الأكاديمية*

[7] أعضاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي: https://www.gso.org.sa/en/about-gso/gso-members/

[8] قرار وزاري بإنشاء برنامج وطني لمكافحة التدخين ومعالجة أضراره:
https://www.emro.who.int/images/stories/tfi/documents/law_yem_2007.pdf?ua=1&ua=1

ومؤسسات الرعاية الصحية، في جهود مكافحة التبغ على الصعيدين الوطني والدولي والأهمية الحيوية لمشاركتهم في الجهود الوطنية والدولية لمكافحة التبغ".

ساهمت منظمات المجتمع المدني في مكافحة التبغ في اليمن. تم إبلاغ بعثة تقييم الاحتياجات من قبل وزارة الصحة العامة وأصحاب المصلحة الحكوميين الآخرين بأن جهود المناصرة التي بذلها المجتمع المدني كانت مفيدة في تصديق اليمن على الاتفاقية. وقال أصحاب المصلحة أنفسهم أيضا إن مشاركة المجتمع المدني في مكافحة التبغ كانت محدودة للغاية في الآونة الأخيرة.

علمت بعثة تقييم الاحتياجات أن مؤسسة حضرموت (لمكافحة السرطان) كانت نشطة في مكافحة التبغ في اليمن قبل عام 2010. بصفتها عضوا في التحالف العالمي لمكافحة التبغ (سابقا، تحالف الاتفاقية الإطارية - FCA)، كان للمؤسسة دور فعال للغاية في تصديق اليمن على WHO FCTC وسن تشريعات مكافحة التبغ. ووضعوا برنامجا يسمى "كفى"، وهو موجه نحو التخفيف من الآثار الضارة للتبغ والقات. ومع ذلك، لم تكن المنظمة نشطة في مسائل مكافحة التبغ منذ عام 2010.

وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان (اليمن) عضو في الاتحاد الخليجي لمكافحة السرطان، وهو اتحاد يضم سبع منظمات في الإمارات العربية المتحدة. كما أنها عضو في الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان (UICC). وبالإضافة إلى دعمها للوقاية من السرطان ومكافحته وعلاجه، دأبت المؤسسة على تعميم مكافحة التبغ في أنشطتها الرئيسية. ويشمل ذلك حملات التوعية بشأن تعاطي التبغ كعامل خطر للإصابة بالأمراض غير السارية مثل مختلف أشكال السرطان. سلط الاتحاد[9] الدولي لمكافحة التبغ الضوء مؤخرا على عمل أحد أعضائه (المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان) في مكافحة التبغ في اليمن، ضمن أنشطته للاحتفال باليوم العالمي للامتناع عن التدخين 2022.[10]

الفجوة: منذ عام 2010، كانت مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة التبغ في اليمن محدودة للغاية.

يوصى بأن تعزز الحكومة اليمنية انخراط ومشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في تطوير وتنفيذ سياسة مكافحة التبغ، بالنظر إلى أن مشاركة المجتمع المدني ضرورية لتحقيق هدف الاتفاقية وبروتوكولاتها.

كما يتم تشجيع إنشاء تحالف للمجتمع المدني لتعبئة وتنسيق الدعم لمكافحة التبغ. ينبغي تشجيع المجتمع المدني على تعزيز تنفيذ WHO FCTC بطريقة شاملة من خلال تقديم الخبرة التقنية، ومراقبة دوائر صناعة التبغ، والتعاون في الإنفاذ، وزيادة الوعي، والمساعدة في تطوير وتقديم البرامج التعليمية، حسب الاقتضاء.

المادة 5. الالتزامات العامة

وتدعو المادة 5-1 الأطراف إلى *"وضع وتنفيذ وتحديث واستعراض استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية شاملة متعددة القطاعات لمكافحة التبغ وفقا لهذه الاتفاقية"*.

لا يوجد في اليمن حاليا استراتيجية أو خطة عمل وطنية لمكافحة التبغ. يعتمد تنفيذ WHO FCTC بشكل أساسي على قرار رئيس الوزراء رقم (379) لعام 2013 الذي أصدر اللوائح التنفيذية فيما يتعلق بقانون مكافحة التبغ لعام 2005. تشير الاستراتيجية الوطنية للصحة 2010-2025[11] إلى التبغ في أحد محاورها الرئيسية الثمانية، وهو محور *التمويل الصحي*. وفي إطار محور *التمويل الصحي*، ترد مسألة مكافحة التبغ في مجالين. الأول يدعو إلى إنشاء *"آليات لحماية الفقراء من خلال التأمين الصحي الاجتماعي واستكشاف مصادر إضافية وبديلة لكل من القطاعين العام والخاص بما في ذلك نظام التأمين الصحي مع التركيز على تجنب أي تضارب في المصالح وتوليد إيرادات إضافية غير مدرجة في الميزانية العامة من المؤسسات التي تسبب أضرارا مباشرة أو غير مباشرة للصحة (مثل صناعة التبغ). المستوردين وهلم جرا)"*. ويوصي الثاني بإعطاء الأولوية لتنفيذ قانون مكافحة التبغ لعام 2005، من بين قوانين أخرى بشأن المنتجات الضارة بالصحة.

على الرغم من أن اليمن ليس لديه استراتيجية لمكافحة التبغ، إلا أن المعلومات التي تم جمعها خلال عملية تقييم الاحتياجات كشفت عن وجود مسودة استراتيجية وطنية لمكافحة التبغ، والتي كانت قيد التطوير منذ عام 2013. بيد أن بعثة تقييم الاحتياجات أبلغت بأن وضع الاستراتيجية في صيغتها النهائية والموافقة عليها قد تأثرا تأثرا كبيرا بالأزمة المستمرة. وعلى الرغم من ذلك، قام البرنامج الوطني

[9] يعمل أعضاء الاتحاد الدولي لمكافحة التبغ في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على الحد من إنتاج التبغ واستخدامه
https://www.uicc.org/news/uicc-members-mea-region-work-reduce-tobacco-production-and-use
[10] اليوم العالمي للامتناع عن التدخين 2022: https://www.who.int/campaigns/world-no-tobacco-day/2022
[11] الاستراتيجية الوطنية للصحة في اليمن 2010-2025:
https://extranet.who.int/countryplanningcycles/sites/default/files/planning_cycle_repository/yemen/nat_health_strategy_-_yemen_eng.pdf

لمكافحة التبغ بتعديل المشروع ويعتزم أن يوافق عليه مجلس الوزراء في أقرب وقت ممكن. وتشجع الاستراتيجية على اتباع نهج متعدد القطاعات وتدعو إلى مشاركة جميع القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. لديها ثماني أولويات بما في ذلك:

- **تعزيز الالتزام السياسي بمكافحة التبغ.**
- **تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة التبغ.**
- **تعزيز التعاون والتنسيق متعدد القطاعات.**
- **تحسين نظام الترصد الوطني لمكافحة التبغ.**
- **إذكاء الوعي بعواقب تعاطي التبغ بكافة أشكاله.**
- **بناء القدرات من أجل مكافحة التبغ بشكل فعال.**
- **معالجة مسألة الاعتماد على التبغ والإقلاع عنه.**
- **تشجيع وتعزيز المبادرات الإبداعية لبيئات خالية من التدخين.**

يظهر استعراض رؤية اليمن الاستراتيجية 2025[12] أن مكافحة التبغ ليست مدرجة كأولوية. وبالمثل، لا يذكر إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في اليمن 2022-2024[13] مكافحة التبغ.

الفجوة: *على الرغم من أن الحكومة قد تعهدت بوضع استراتيجية وطنية شاملة ومتعددة القطاعات لمكافحة التبغ، إلا أنه لم يتم الانتهاء منها والموافقة عليها بعد.*

يوصى بأن يضطلع اليمن بوضع استراتيجية وطنية شاملة متعددة القطاعات لمكافحة التبغ بما يتماشى مع WHO FCTC والاستراتيجية العالمية لتسريع مكافحة التبغ 2019-2025 وتوصيات تقييم الاحتياجات.

ولتعظيم الفوائد من أجل التنمية المستدامة الأوسع نطاقا في اليمن، يوصى أيضا بإدراج مكافحة التبغ في الخطط والاستراتيجيات الوطنية المستقبلية المتعلقة بالصحة والتنمية المستدامة.

وتدعو المادة 5-2 (أ) الأطراف إلى *"إنشاء أو تعزيز وتمويل آلية تنسيق وطنية أو نقاط اتصال لمكافحة التبغ".*

تأسس البرنامج الوطني لمكافحة التبغ في عام 2007 ويخضع للإشراف المباشر لوزارة الصحة العامة. البرنامج مسؤول عن صياغة سياسة مكافحة التبغ (بما في ذلك تطوير تشريعات جديدة ومراجعة القوانين واللوائح القائمة) ، وقرار السياسة ، وتنفيذ السياسة ، وتقييم السياسات. ويعمل مدير البرنامج الوطني لمكافحة التبغ أيضا كمركز تنسيق وطني لمكافحة التبغ. وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لعام 2013، يتولى مدير البرنامج مسؤولية تنفيذ أنشطة مكافحة التبغ، ويتكون البرنامج من الوحدات التالية:

- منسقو المحافظات
- وحدة شؤون الموظفين
- وحدة الشؤون المالية
- وحدة التثقيف الصحي
- وحدة التنسيق والمتابعة
- وحدة الرصد والمعلومات والبحوث
- وحدة السكرتارية

على الرغم من أن البرنامج الوطني لمكافحة التبغ قد أقام بعض التعاون مع القطاعات الحكومية الأخرى والجهات الفاعلة غير الحكومية لتنفيذ WHO FCTC، إلا أن البلاد ليس لديها آلية تنسيق وطنية رسمية متعددة القطاعات.

ثغرة: لا يوجد في اليمن حاليا آلية تنسيق متعددة القطاعات لتوجيه تنفيذ الاتفاقية.

ويوصى بأن ينشئ اليمن آلية تنسيق وطنية متعددة القطاعات، تضم جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بولاية واضحة وتضمن تمثيلا منتظما رفيع المستوى (على المستوى الوزاري) في الاجتماعات. بينما على وزارة الصحة العامة أن تأخذ زمام المبادرة في تنفيذ الاتفاقية،

[12] رؤية اليمن الاستراتيجية 2025: https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-Yemen%20Strategic%20Vision%202025.pdf/10

[13] إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في اليمن 2022-2024: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2022-Yemen-Cooperation_Framework-2022-2024.pdf/06

على الوزارات الأخرى ذات الصلة أيضا تعيين نقاط اتصال وتخصيص الموظفين والوقت والميزانية لدعم تنفيذ الاتفاقية. وستكون مجموعة أدوات الأطراف لتنفيذ المادة 5-2(أ) مفيدة في توجيه العمل في هذا المجال.[14]

لضمان فعالية آلية التنسيق، يوصى بتوفير مصدر تمويل مستدام وتعزيز قدرات جميع أعضائها فيما يتعلق باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

وينبغي أيضا النظر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع المدني أن يسهم في عمل آلية تنسيق وطنية.

وتدعو المادة 5-2 (ب) *الأطراف إلى "اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية و/أو غيرها من التدابير الفعالة، والتعاون، حسب الاقتضاء، مع الأطراف الأخرى في وضع سياسات ملائمة لمنع والحد من استهلاك التبغ وإدمان النيكوتين والتعرض لدخان التبغ".*

القانون رقم (26) لسنة 2005 بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره هو التشريع الرئيسي لمكافحة التبغ في اليمن. وينظم تنفيذ قانون 2005 قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لسنة 2005.

يقدم الفصل الأول بعض التعريفات للمصطلحات الرئيسية المستخدمة بما في ذلك التدخين السلبي والتبغ ومنتجات التبغ ومشتقاته ومنتجات تقليد التدخين والأماكن العامة.

ويحدد الفصل الثاني متطلبات حظر التدخين في بعض الأماكن العامة، فضلا عن التدابير المتعلقة بالمناطق المخصصة للتدخين في المطاعم والمقاهي والمطارات والأسواق المغلقة وأماكن الترفيه وقاعات المناسبات. ووفقا للمادة 3 من القرار، يحظر التدخين في المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصحية والعلاجية ومكاتب القطاعين العام والخاص، وما إلى ذلك.

ويحظر الفصل الثالث الإعلان عن التبغ والترويج له بشكل مباشر وغير مباشر. وينص القرار على قائمة بالوسائل التي يجب على مصنعي أو مستوردي منتجات التبغ ومشتقاتها من خلالها عدم الإعلان عن منتجاتهم.

ويتعلق الفصل الرابع بمتطلبات استيراد منتجات التبغ ومشتقاتها وتصنيعها وبيعها بالتجزئة. يغطي هذا الفصل التعبئة والتغليف ووضع العلامات ، ويوفر الحد الأدنى من المتطلبات بشأن محتويات منتجات التبغ ويحظر بيع منتجات التبغ لأي شخص يقل عمره عن 18 عاما.

ويتضمن الفصل الخامس قسمين، أحدهما عن إنشاء البرنامج الوطني لمكافحة التبغ والآخر عن آلية تمويل البرنامج.

ويقدم الفصل الأخير أحكاما للإنفاذ ويشير إلى المؤسسات التي لديها القدرة على الكشف عن انتهاكات تدابير مكافحة التبغ في البلد.

الفجوة: باستثناء تدابير حظر الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، سجل اليمن درجات معتدلة إلى منخفضة في معظم تدابير مكافحة التبغ التي تم تقييمها في الإصدار الأخير من *التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية عن وباء التبغ، 2023.*

على الرغم من أنه سيتم تقديم تحليل للنتائج ومستوى الإنفاذ والتوصيات المتعلقة بالمواد التي تم النظر فيها في القانون في الأقسام التالية تحت كل مادة على حدة، يوصى بأن يراجع اليمن تشريعاته لمكافحة التبغ وينظر في التعديلات اللازمة لجعل تشريعاته متوافقة تماما مع الالتزامات بموجب WHO FCTC.

وتنص المادة 5-3 على أنه عند وضع *"سياسات الصحة العامة فيما يتعلق بمكافحة التبغ، تعمل الأطراف على حماية هذه السياسات من المصالح التجارية وغيرها من المصالح الخاصة لدوائر صناعة التبغ".*

وينص قرار أصدرته جمعية الصحة العالمية في عام 2001، مستشهدا بالنتائج التي توصلت إليها وثائق لجنة الخبراء المعنية بدوائر صناعة التبغ، على أن "دوائر صناعة التبغ تعمل منذ سنوات بنية صريحة لتخريب دور الحكومات ومنظمة الصحة العالمية في تنفيذ سياسات الصحة العامة لمكافحة وباء التبغ". [15] تقر ديباجة WHO FCTC بأن الأطراف "بحاجة إلى أن تكون متيقظة لأي جهود تبذلها دوائر صناعة التبغ لتقويض أو تخريب جهود مكافحة التبغ والحاجة إلى إبلاغها بأنشطة دوائر صناعة التبغ التي لها تأثير سلبي على جهود مكافحة التبغ".

---

[14] مجموعة أدوات للأطراف لتنفيذ المادة 5-2: ***https://fctc.who.int/publications/m/item/national-coordinating-mechanism-for-tobacco-control***

[15] القرار الرابع والخمسون لجمعية الصحة العالمية ج ص ع 54-18 "الشفافية في عملية مكافحة التبغ" الصادر في عام 2001: https://apps.who.int/gb/archive/pdf_files/WHA54/ea54r18.pdf

وتذكر المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 5-3 الأطراف بأن أي فرع حكومي (تنفيذي وتشريعي وقضائي) ينبغي أن يكون مسؤولا عن حماية تلك السياسات من تدخل دوائر صناعة التبغ وأن المبادئ التوجيهية تهدف *إلى "الحماية من تدخل دوائر صناعة التبغ ليس فقط، ولكن أيضا، حسب الاقتضاء، من جانب المنظمات والأفراد الذين يعملون على تعزيز مصالح دوائر صناعة التبغ"*.

هناك العديد من شركات تصنيع التبغ في اليمن بما في ذلك:

- شركة كمران للصناعة والاستثمار[16] مملوكة للحكومة اليمنية وشركة التبغ البريطانية الأمريكية ومساهمين آخرين.
- شركة الصناعات المتحدة (UIC)[17] هي تعاون مغلق وتدعي أنها أكبر شركة صناعية في البلاد.

تنص المادة 8 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لعام 2013 على بعض التدابير التي يمكن أن تحد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالتبغ. تنص المادة على أنه يحظر على الشركات والمؤسسات المصنعة أو المستوردة لمنتجات التبغ ومشتقاته القيام بالدعاية والترويج من خلال *"رعاية الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية أو تقديم جوائز أو هدايا أو إجراء سباقات أو توزيع عينات مجانية من منتجاتها"*.

على الرغم من عدم وجود إشارة مباشرة إلى المادة 5.3 من WHO FCTC أو إرشادات التنفيذ الخاصة بها، فإن الاستراتيجية الوطنية للصحة 2010-2025[18] تعترف بأهمية تجنب تضارب المصالح عند التعامل مع الشركات التي تصنع منتجات ضارة بالصحة. وينص المحور الثامن للتمويل الصحي بوضوح على أنه عند وضع "*آليات لحماية الفقراء من خلال التأمين الصحي الاجتماعي واستكشاف مصادر إضافية وبديلة لكل من القطاعين العام والخاص بما في ذلك نظام التأمين الصحي مع التركيز على تجنب أي تضارب في المصالح وتوليد إيرادات إضافية غير مدرجة في الميزانية العامة من المؤسسات التي تسبب أضرارا مباشرة أو غير مباشرة للصحة (مثل التبغ). الصناعة والمستوردين وهلم جرا)*".

ومع ذلك ، تقوم شركة كمران للصناعة والاستثمار بما يسمى بالأنشطة المسؤولة اجتماعيا ، مثل دعم الأحداث الرياضية. على موقعها على الإنترنت، تدعي كمران أنها الراعي الرئيسي لأنشطة الشباب وتخدم المجتمع في العديد من المجالات، بما في ذلك الرياضة والثقافة والبيئة، مع التركيز بشكل خاص على كرة القدم. كما يزعمون أنهم يدعمون مسابقات الشطرنج وهم الرعاة الرئيسيون لبطولات الفروسية والجمال السنوية[19].

ويبدو أيضا أن الشركة تقوم ببعض الأنشطة المسماة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال صندوقها *الاجتماعي* ، وقد نشرت معلومات عن أنشطتها على موقع الشركة على شبكة الإنترنت. [20]

وأبلغت بعثة تقييم الاحتياجات بأن دوائر صناعة التبغ تمارس الضغط على الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة بشأن القضايا المتعلقة بمنتجات التبغ والنيكوتين الجديدة. من المعلومات الواردة، يحث تجار الجملة منظمة التقييس على عدم اتخاذ أي تدابير تشريعية لتنظيم أو حظر منتجات التبغ والنيكوتين الجديدة والناشئة في اليمن.

الفجوات:

- قانون مكافحة التبغ ولوائحه ليست صريحة بشأن المادة 5.3 من WHO FCTC.
- لا توجد سياسات واضحة للحد من التفاعلات بين المسؤولين الحكوميين ودوائر صناعة التبغ، أو لضمان الشفافية حيثما تحدث التفاعلات.
- يبدو أن ما يسمى بأنشطة صناعة التبغ المسؤولة اجتماعيا منتشرة على نطاق واسع في اليمن على الرغم من أنها محظورة بموجب لوائح عام 2013.
- لا يوجد وعي بالمادة 5.3 من WHO FCTC ومبادئها التوجيهية للتنفيذ داخل الوزارات الحكومية ذات الصلة.

ويوصى بأن يوسع اليمن نطاق الإجراءات الرامية إلى حماية سياسات الصحة العامة في البلاد من المصالح التجارية وغيرها من المصالح الخاصة لدوائر صناعة التبغ. يتم تشجيع اليمن على مراجعة السياسات والتشريعات الحالية في ضوء المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة

---

[16] كامارا للصناعة والاستثمار: https://kamaran.quora.com/about

[17] شركة الصناعات المتحدة: http://uicc-yemen.com/en/index.php/component/content/article?id=39

[18] الاستراتيجية الوطنية للصحة في اليمن 2010-2025:
https://extranet.who.int/countryplanningcycles/sites/default/files/planning_cycle_repository/yemen/nat_health_strategy_-_yemen_eng.pdf

[19] كامارا للصناعة والاستثمار: http://www.kamaran.com/sport_sub.php

[20] شركة الصناعات المتحدة: http://uicc-yemen.com/en/index.php/activities/47-social-funds

5.3 من WHO FCTC، ومن ثم معالجة الثغرات العالقة من خلال تنفيذ التوصيات المقدمة. كما ينبغي إيلاء الاهتمام لضمان اتساق السياسات عبر عملية صنع السياسات الحكومية لإعطاء الأولوية للصحة العامة وتنفيذ WHO FCTC.

يوصى أيضا بزيادة وعي جميع قطاعات وفروع الحكومة، بما في ذلك السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية، حول مخاطر وآثار تدخل دوائر الصناعة في مكافحة التبغ وتشجيع الامتثال للمادة 5.3 من WHO FCTC ومبادئها التوجيهية للتنفيذ.

كما تشجع الحكومة اليمنية على تعزيز إنفاذ التدابير المعمول بها بالفعل، مثل حظر ما يسمى بالأنشطة المسؤولة اجتماعيا (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المسؤولية الاجتماعية للشركات).

وتدعو المادة 5-4 الأطراف إلى *"التعاون في صياغة التدابير والإجراءات والمبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات التي هي أطراف فيها".*

شارك اليمن في معظم جلسات مؤتمر الأطراف في WHO FCTC، على الرغم من أن آخر مشاركة له تعود إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في عام 2016.

ويوصى بأن يواصل اليمن التعاون والمشاركة بنشاط في هذه العمليات الحكومية الدولية التي ستدعم التنفيذ العالمي والوطني للاتفاقية وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ والصكوك الأخرى التي اعتمدها مؤتمر الأطراف. ويشجع اليمن على النظر في المشاركة في الأفرقة العاملة أو أفرقة الخبراء ذات الصلة عندما ينشئها مؤتمر الأطراف.

وتدعو المادة 5-6 الأطراف إلى "التعاون، في حدود الوسائل والموارد المتاحة لها، لجمع الموارد المالية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية من خلال آليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف".

كدولة في حالة طوارئ معقدة، تلقى اليمن الدعم الفني والمالي من أمانة الاتفاقية (من خلال مشروع FCTC 2030) والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية لدعم جهود الحكومة لتحذير الناس من المخاطر المرتبطة بتعاطي التبغ وحمايتهم من التعرض له. ***تقدم بعثة تقييم الاحتياجات لمحة عامة عن الثغرات وتوصيات للإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ WHO FCTC. ويمكن أن يكون تقييم الاحتياجات بمثابة أساس للطلبات المستقبلية*** المقدمة إلى ***المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية للحصول على المساعدة التقنية أو المالية من أجل مكافحة التبغ.***

ويوصى بأن يواصل اليمن تحديد الفرص للحصول على دعم موسع لتدابير مكافحة التبغ وتنفيذ الاتفاقية بما يتماشى مع التزاماته بموجب المادة 5-6.

المادة 6: التدابير السعرية والضريبية

في **المادة 6-1**، تقر الأطراف بأن *"التدابير السعرية والضريبية هي وسيلة فعالة وهامة للحد من استهلاك التبغ من قبل مختلف شرائح السكان، ولا سيما الشباب".*

وتنص المادة 6-2(أ) على أنه ينبغي لكل طرف أن *يراعي أهدافه الصحية الوطنية المتعلقة بمكافحة التبغ عند تنفيذ "السياسات الضريبية، وعند الاقتضاء، سياسات التسعير، على منتجات التبغ من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الصحية الرامية إلى الحد من استهلاك التبغ".*

الضرائب على العلامة التجارية الأكثر مبيعا للسجائر (تقديرات منظمة الصحة العالمية لعام 2022)

أسعار وضرائب معظم العلامات التجارية المباعة للسجائر (موحدة إلى علبة من 20)	
نعم	بالعملة المبلغ عنها حسب البلد
500.00 1	
3.36	بالدولار الدولي (معدل تعادل القوة الشرائية)
1.29	بالدولار الأمريكي بأسعار الصرف الرسمية

الضرائب على هذه العلامة التجارية (٪ من سعر التجزئة)*	
%57.03	إجمالي الضرائب
%0.00	المكوس المحددة

%47.37	المكوس القيمية
%0.00	ضريبة القيمة المضافة (VAT) أو ضريبة المبيعات
%0.00	رسوم الاستيراد
%9.66	ضرائب أخرى

** قد لا يتم إضافة فئات فردية من الضرائب إلى الإجمالي بسبب التقريب.*
المصدر: التقرير العالمي لمكافحة التبغ الملامح القطرية لليمن 2023

وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية حول وباء التبغ العالمي ، 2023 ، أصبحت السجائر أقل تكلفة في عام 2022 مما كانت عليه في عام 2020 ، وهذا هو الحال أيضا عند مقارنة القدرة على تحمل التكاليف بين عامي 2012 و 2022.

القسم الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم وينص القانون رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لسنة 2005 على آلية تمويل البرنامج الوطني لمكافحة التبغ. وتنص المادة 20، من بين أمور أخرى، على تخصيص 1 في المائة من إجمالي الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التبغ المستورد ومنتجات التبغ المصنعة محليا للبرنامج. ومع ذلك، أبلغت بعثة تقييم الاحتياجات بأن هذا الشرط لا ينفذ حاليا ولا توجد أموال مخصصة لمكافحة التبغ بالقيمة الحقيقية.

وتخصص الضرائب المفروضة على التبغ أيضا لقضايا أخرى تتعلق بالسياسات بخلاف مكافحة التبغ.

الفجوات:

- ومستويات الضرائب المفروضة على التبغ منخفضة حاليا مقارنة بأفضل الممارسات التي توصي بها منظمة الصحة العالمية. يبلغ إجمالي حصة اليمن الضريبية من سعر التجزئة للسجائر 57.03٪ ، أي أقل من مستوى 75٪ الذي يعتبره *تقرير منظمة الصحة العالمية حول وباء التبغ العالمي* مستوى مرتفعا من الإنجاز.
- لا يمتثل هيكل الضرائب على التبغ للتوصيات المقدمة بموجب المادة 6 من WHO FCTC ومبادئها التوجيهية للتنفيذ.
- *الأموال المخصصة لمكافحة التبغ غير عاملة حاليا، وبالتالي فإن البرنامج الوطني لمكافحة التبغ ليس لديه موارد مالية لتنفيذ WHO FCTC .*

يوصى بأن يطبق اليمن هياكل موحدة محددة للضريبة الانتقائية أو نظاما مختلطا يعتمد بشكل أكبر على رسوم محددة ويزيدها بانتظام، مع مراعاة الزيادات في أسعار المستهلك (أي التضخم) ودخل الأسرة، من أجل الاستمرار في الحد من القدرة على تحمل تكاليف منتجات التبغ. يجب أن يهدف اليمن إلى ضمان أن تمثل الضرائب الانتقائية 70٪ من سعر التجزئة، على النحو الموصى به في الدليل الفني لمنظمة الصحة العالمية بشأن إدارة ضريبة التبغ[21] والوارد في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 6 من WHO FCTC.

كما يتم تشجيع اليمن على تنفيذ الشرط القانوني لتخصيص 1٪ من إجمالي الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التبغ المستورد ومنتجات التبغ المصنعة محليا للبرنامج الوطني لمكافحة التبغ. وسيسهم تنفيذ هذا المطلب في استدامة مكافحة التبغ في البلد.

وتقتضي المادة 6-2(ب) من الأطراف أن تحظر أو تقيد، *"حسب الاقتضاء، مبيعات و/أو استيراد المسافرين الدوليين لمنتجات التبغ المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية".*

لا يحظر اليمن حاليا بيع أو استيراد التبغ المعفى من الرسوم الجمركية (أو المكوس).

ويوصى بالنظر في حظر منتجات التبغ المعفاة من الرسوم الجمركية أو زيادة تقييدها، حسب الاقتضاء، بالنسبة للمسافرين الدوليين.

وتشترط المادة 6-3 *أن تقوم الأطراف "بإدراج معدلات الضرائب على منتجات التبغ واتجاهات استهلاك التبغ في تقاريرها الدورية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف، وفقا للمادة 21".*

وقد قدم اليمن هذه المعلومات في تقاريره لفترة السنتين ومن ثم فقد أوفى بالتزاماته بموجب المادة 6-3.

ويوصى بأن يستمر اليمن في تقديم هذه المعلومات في تقارير تنفيذ WHO FCTC المنتظمة.

[21] الدليل التقني لمنظمة الصحة العالمية بشأن سياسة الضرائب المفروضة على التبغ وإدارتها:
https://www.who.int/publications/i/item/9789240019188 والمبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 6:
https://fctc.who.int/publications/m/item/price-and-tax-measures-to-reduce-the-demand-for-tobacco

المادة 8: الحماية من التعرض لدخان التبغ

وتقتضي المادة 8-2 *من الأطراف "اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية و/أو تدابير أخرى فعالة على مستويات الولاية القضائية الأخرى، تنص على الحماية من التعرض لدخان التبغ في أماكن العمل المغلقة ووسائل النقل العام والأماكن العامة المغلقة وحسب الاقتضاء، على مستويات الولاية القضائية الأخرى، أماكن عامة أخرى".*

وتؤكد المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 8 على أنه "*لا يوجد مستوى مأمون للتعرض لدخان التبغ*" وتدعو كل طرف إلى "*السعي إلى توفير الحماية الشاملة في غضون خمس سنوات من دخول اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية حيز النفاذ بالنسبة لذلك الطرف*".

حدد *قانون مكافحة التبغ لسنة 2005* وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية المتعلقة بالقانون *متطلبات حظر التدخين في بعض الأماكن العامة، وكذلك التدابير المتعلقة بالمناطق المخصصة للتدخين في المطاعم والمقاهي والمطارات والأسواق المغلقة وأماكن الترفيه وقاعات المناسبات. وفقا للمادة 3 من اللوائح ، يحظر التدخين في المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصحية والعلاجية ومكاتب القطاعين العام والخاص ووسائل النقل العامة والخاصة مثل الحافلات وسيارات الأجرة وسيارات خدمة الليموزين ، في حالة وجود أطفال أو مسنين. يتحمل مالكو ومديرو الأماكن العامة وأماكن العمل التي يحظر فيها التدخين مسؤولية وضع لافتات (مطبوعة وموزعة على الأماكن الخالية من التدخين من قبل وزارة الصحة العامة) عند المدخل الرئيسي للإشارة إلى أن التدخين محظور بالإضافة إلى معلومات أخرى حول العواقب الصحية للتدخين.*

كما ألزم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن لوائح قانون مكافحة التبغ لعام 2005 المطاعم والمقاهي والمطارات والأسواق المغلقة وأماكن الترفيه وقاعات المناسبات بتخصيص مناطق للتدخين تنص المادة 5 منها على سلسلة من المتطلبات لهذه الأماكن.

مستوى الإنفاذ:

على الرغم من متطلبات عدم التدخين في الأماكن العامة وأماكن العمل ، أشار مسح GYTS لعام 2014 إلى أن أكثر من نصف التلاميذ (55.5٪) تعرضوا لدخان التبغ في الأماكن العامة المغلقة. تشير هذه النسبة العالية من الشباب المعرضين لدخان التبغ إلى أنه لا تزال هناك ثغرات في تنفيذ المادة 8 من WHO FCTC. وبالمثل ، يكشف تقرير منظمة الصحة العالمية عن وباء التبغ العالمي ، 2023 أن الامتثال لمتطلبات عدم التدخين منخفض للغاية. ووفقا للتقرير، يبدو أن هناك القليل من الامتثال في الجامعات والمرافق الحكومية والمكاتب الداخلية وأماكن العمل ووسائل النقل العام، مما يعني أن اليمن حصل على درجة صفر للامتثال.

الفجوات:

- *يتطلب تشريع مكافحة التبغ إنشاء مناطق مخصصة للتدخين في المطاعم والمقاهي والمطارات والأسواق المغلقة وأماكن الترفيه وقاعات المناسبات.*
- *هناك امتثال محدود أو معدوم لمتطلبات منع التدخين الحالية.*

يوصى بأن يقوم اليمن بمراجعة وتعديل التشريعات واللوائح الحالية للقضاء على المناطق المخصصة للتدخين في الأماكن العامة وأماكن العمل المغلقة لضمان الحماية الشاملة من التعرض لدخان التبغ السلبي، وفقا للمادة 8 من WHO FCTC ومبادئها التوجيهية للتنفيذ.

يوصى أيضا بالقيام بأنشطة بناء الامتثال لزيادة الوعي حول العمل والأماكن العامة التي يجب أن تكون خالية من التدخين. الامتثال لمتطلبات خالية من التدخين.

وسيكون من المفيد أيضا مواصلة الاضطلاع بأنشطة الاتصال لتذكير الناس بمخاطر التدخين السلبي، ولا سيما المرتبطة بالتدخين في المنزل.

المادة 9 بشأن تنظيم محتويات منتجات التبغ والمادة 10 بشأن تنظيم الإفصاح عن منتجات التبغ

وتقتضي المادة 9 من الأطراف *"اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية فعالة أو غيرها من التدابير"* لاختبار وقياس محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها.

وتنص المبادئ التوجيهية الجزئية لتنفيذ المادتين 9 و10[22] التي اعتمدها مؤتمر الأطراف على أن تنظيم محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها يمكن أن يسهم في الحد من الأمراض التي تعزى إلى التبغ والوفاة المبكرة عن طريق الحد من جاذبية منتجات التبغ، أو الحد من إدمانها (أو مسؤوليتها عن الاعتماد) أو الحد من سميتها الإجمالية.

تحدد المادة 10 من قانون مكافحة التبغ لعام 2005 متطلبات محتوى منتجات التبغ المصنعة في اليمن أو المستوردة إليها. يحظر هذا الحكم استيراد أو تصنيع منتجات التبغ التي تحتوي على أكثر من 0.8 ملغ من النيكوتين و 12 ملغ من القطران. وينعكس نفس الشرط في المادة 10 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية المتعلقة بقانون مكافحة التبغ لسنة 2005.

لم تجد بعثة تقييم الاحتياجات أي دليل على إجراء اختبار وقياس محتويات وانبعاثات منتجات التبغ في اليمن.

الفجوات:

- لا تغطي اللوائح الحالية جميع جوانب محتويات التبغ وانبعاثاته، وفقا للمبادئ التوجيهية الجزئية لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ لتنفيذ المادتين 9 و10.
- لا توجد متطلبات لاختبار وقياس محتويات وانبعاثات منتجات التبغ.

يوصى بأن ينفذ اليمن تدابير لاختبار وقياس محتويات وانبعاثات منتجات التبغ، ولتنظيم هذه المحتويات والانبعاثات. وينبغي استعراض المبادئ التوجيهية الجزئية لتنفيذ المادتين 9 و10 ومعالجة الثغرات في التنفيذ.

على اليمن أن ينظم، من خلال حظر أو تقييد، المكونات التي يمكن استخدامها لزيادة استساغة منتجات التبغ، مثل المنثول.

<u>وتقتضي المادة 10</u> من كل طرف *"اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية فعالة أو غيرها من التدابير التي تقتضي من مصنعي ومستوردي منتجات التبغ أن يكشفوا للسلطات الحكومية عن معلومات عن محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها. وعلى كل طرف كذلك أن يعتمد وينفذ تدابير فعالة للكشف العلني عن المعلومات المتعلقة بالمكونات السامة لمنتجات التبغ والانبعاثات التي قد تنتجها".*

على الرغم من أن القسم 14 من قرار رئيس الوزراء رقم (379) لعام 2013 الصادر عن اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بقانون مكافحة التبغ لعام 2005 *يتطلب أن تحتوي عبوات منتجات التبغ على معلومات عن محتوياتها والانبعاثات ذات الصلة، إلا أن بعثة تقييم الاحتياجات لم تجد أي حكم يتطلب من مصنعي ومستوردي التبغ الكشف عن معلومات حول محتويات وانبعاثات منتجات التبغ للحكومة.*

يوصى بأن يطلب اليمن قانونا من مصنعي ومستوردي منتجات التبغ الكشف عن معلومات حول محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها، وفقا للتوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية الجزئية لتنفيذ المادتين 9 و10.

كما يوصى بأن ينفذ اليمن تدابير فعالة للكشف العلني عن المعلومات المتعلقة بالمكونات السامة لمنتجات التبغ والانبعاثات التي قد تنتجها.

<u>المادة 11: تعبئة منتجات التبغ ووسمها</u>

وتشترط المادة 11 *على كل طرف "في غضون فترة ثلاث سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية أن يعتمد الطرف وينفذ... تدابير فعالة"* بشأن تغليف منتجات التبغ ووسمها.

والمادة 11 هي إحدى مواد الاتفاقية المحددة زمنيا، التي تحمل في طياتها مهلة مدتها ثلاث سنوات لتنفيذ تدابير محددة.

ينص قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لسنة 2005 على متطلبات تعبئة وتوسيم منتجات التبغ. في عام 2012، اعتمد اليمن[23] المواصفة القياسية *GSO 246/2011*[24]، وهي لائحة فنية تحدد متطلبات وضع العلامات على عبوات منتجات التبغ في الدول الأعضاء في هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي.[25]

---

[22] مبادئ توجيهية جزئية لتنفيذ المادتين 9 و10: https://fctc.who.int/publications/m/item/regulation-of-the-contents-of-tobacco-products-and-regulation-of-tobacco-product-disclosures

[23] القرار رقم 4 لسنة 2012 المعتمد GSO 246-2011: https://www.emro.who.int/images/stories/tfi/documents/law_yem_2012.4.pdf?ua=1&ua=1

[24] هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: https://untobaccocontrol.org/impldb/wp-content/uploads/oman_2018_annex-24_labelling_of_tobacco_2011.pdf

[25] أعضاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: https://www.gso.org.sa/en/about-gso/gso-members/

تلزم المواصفات القياسية الخليجية عبوات منتجات التبغ بحمل المعلومات التالية:

- اسم المنتج والعلامة التجارية
- عدد السجائر أو ما يعادلها أو وزن منتجات التبغ الأخرى وقت التعبئة
- تاريخ الإنتاج بتنسيق الشهر والسنة
- النسبة المئوية للقطران والنيكوتين وأول أكسيد الكربون على عبوات السجائر ، ونسبة النيكوتين على منتجات التبغ الأخرى
- رقم الدفعة
- بلد المنشأ أو التصنيع أو التعبئة والتغليف
- بيان 'للبيع في دول مجلس التعاون الخليجي'
- تحذير صحي حول الآثار الضارة لاستخدام التبغ ومنتجاته.

متطلبات التحذيرات الصحية هي لكل من العناصر النصية والرسومية. تشمل المتطلبات:

- يجب ألا تقل مساحة التحذير الصحي التصويري عن 50٪ (بما في ذلك الحدود) من منطقة العرض الرئيسية في النصف السفلي من الجزء الأمامي والخلفي من العبوة .
- يجب ألا تتجاوز مساحة النص 40٪ من كامل التحذير الصحي ويجب طباعته باللغة العربية في المقدمة وباللغة الإنجليزية في الخلف في أسفل العبوة. يجب كتابة نص التحذير باللغة العربية باللون الأسود على خلفية بيضاء باستخدام الخط العربي المبسط.
- يجب كتابة نص التحذير الإنجليزي بخط Times New Roman. يجب ألا يقل حجم خط النص باللغتين عن 12 نقطة وبخط غامق. يجب أن يتبع ترتيب البيانات والتحذيرات باللغتين المتطلبات المذكورة أعلاه.

بينما تتطلب GSO 246/2011 تدوير بطاقات التحذير الصحي ، إلا أنها لا تحدد تكرار هذا الدوران.

الفجوات:

- لا تمتثل هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية امتثالا تاما للمادة 11 من WHO FCTC ومبادئها التوجيهية للتنفيذ. فعلى سبيل المثال، تقترح المبادئ التوجيهية ألا تشترط الأطراف بيانات كمية أو نوعية عن تغليف منتجات التبغ ووسمها بشأن مكونات التبغ وانبعاثاته التي قد توحي بأن إحدى العلامات التجارية أقل ضررا من الأخرى. وبدلا من ذلك، ينبغي للأطراف أن تشترط عرض البيانات النوعية ذات الصلة على كل عبوة أو عبوة وحدة عن انبعاثات منتج التبغ.
- لا يوجد إجراء تشريعي يحدد تواتر تناوب ملصقات التحذير الصحي.

وبالنظر إلى الأدلة التي تشير إلى أن فعالية التحذيرات والرسائل الصحية يمكن أن تزداد مع حجمها، ينبغي النظر في زيادة حجم التحذيرات الصحية على عبوات التبغ.

ويمكن لليمن أيضا أن ينظر في إدخال التغليف البسيط لحظر استخدام الشعارات أو الألوان أو صور العلامات التجارية أو المعلومات الترويجية على العبوات بخلاف الأسماء التجارية وأسماء المنتجات المعروضة بلون وأسلوب قياسيين. يساعد التغليف البسيط أيضا في جعل التحذيرات الصحية أكثر بروزا على العبوة.

يجب على اليمن النظر في اشتراط إدراج معلومات نوعية عن مكونات التبغ وانبعاثاته على عبوات التبغ، على النحو الموصى به في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 11 من WHO FCTC.

يمكن أيضا تضمين معلومات حول الإقلاع عن التبغ على عبوات التبغ ، مثل تفاصيل الاتصال بخط الإقلاع الوطني بمجرد إنشائه.

المادة 12: التعليم والاتصال والتدريب والتوعية العامة

وتشترط المادة 12 *أن "يعتمد كل طرف وينفذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية فعالة أو غيرها من التدابير لتعزيز"* التثقيف والاتصال والتوعية العامة بشأن العواقب الصحية والاقتصادية والبيئية لاستهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ، وفوائد الإقلاع عن التبغ وأساليب الحياة الخالية من التبغ، فضلا عن تدريب جميع المهنيين والأشخاص المعنيين ووصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالتبغ وإتاحة المعلومات المتعلقة بالتبغ والتوعية العامة صناعة التبغ.

وليس لدى اليمن أي تدابير في هذا الصدد. لم يبث اليمن مؤخرا حملة إعلامية وطنية تحذر من مخاطر تعاطي التبغ أو للترويج للإقلاع عنه. وفي وقت تقييم الاحتياجات، لم يكن من المقرر القيام بحملات، ولم يوضع أي شكل من أشكال استراتيجية الاتصال.

وأبلغت بعثة تقييم الاحتياجات بأن وزارة التربية والتعليم قد نفذت بعض أنشطة التوعية بعواقب تعاطي التبغ في المدارس بالتعاون مع وزارة الصحة العامة.

عادة ما يتم تنفيذ أنشطة التوعية التي تم القيام بها خلال فترة رمضان. ومع ذلك، لم تنفذ هذه الأنشطة بانتظام أو على نطاق واسع. وقد تم تنفيذ حملات التوعية هذه بشكل رئيسي من قبل المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في اليمن، وهو أيضا الداعم الرئيسي لحملات التوعية حول الاحتفال باليوم العالمي للامتناع عن التدخين (WNTD) السنوي. خلال اليوم العالمي للتوعية بالتبغ لعام 2023، وزعت وزارة الصحة العامة ملصقات وكتيبات في الفعاليات الرياضية والمنتديات التعليمية لزيادة الوعي بعواقب تعاطي التبغ.

وفقا ل GYTS لعام 2014 ، **أفاد 58.3٪ من الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 عاما (56.4٪ من الفتيان و 61.7٪ من الفتيات) أنهم لاحظوا رسائل مناهضة للتبغ في وسائل الإعلام وأفاد 53.1٪ من الطلاب (58.9٪ من الفتيان و 42.1٪ من الفتيات) أنهم لاحظوا رسائل مناهضة للتبغ في الأحداث الرياضية والمجتمعية. وأشار نحو** 54.7 في المائة من الطلاب **(47.5 في المائة من الفتيان و 65.9 في المائة من البنات)** إلى أنهم تلقوا تعليما عن مخاطر تعاطي التبغ في المدارس في الأشهر ال 12 الماضية.

الفجوات:

- لم يتم بعد وضع خطط عمل لتنفيذ أنشطة التعليم والاتصال والتدريب كجزء من استراتيجية شاملة متعددة القطاعات لمكافحة التبغ، ولم يتم بعد تحديد ولايات الوزارات ذات الصلة والوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في تنفيذ المادة 12 بشكل واضح.
- ولا توجد سوى برامج محدودة للتدريب والتوعية والتوعية الإعلامية بشأن مكافحة التبغ لعامة السكان، ويمكن إنشاء برامج للفئات المستهدفة الرئيسية، مثل المتخصصين في الرعاية الصحية ووسائل الإعلام.
- لا يوجد جمع منهجي للمعلومات عن دوائر صناعة التبغ ولا يمكن للجمهور الوصول إلى هذه المعلومات.

يوصى بإدراج التعليم والاتصال والتدريب في أي استراتيجية وطنية مستقبلية لمكافحة التبغ وتخصيص موارد كافية لتنفيذ التثقيف الفعال والتوعية العامة بعواقب تعاطي التبغ وتشجيع الإقلاع عن التدخين. وينبغي النظر في إدراج التعليم والاتصال والتدريب المتصل بالتبغ كجزء من المناهج الدراسية، ومن خلال استخدام التكنولوجيات الرقمية لرفع مستوى الوعي الصحي بشأن تعاطي التبغ. وينبغي التماس وقت بث مجاني من محطات الإذاعة والتلفزيون الوطنية لبث الرسائل الرامية إلى زيادة الوعي بقانون مكافحة التبغ ومنع تعاطي التبغ والتعرض لدخان التبغ والإقلاع عنه.

كما يوصى بأن تبذل وزارة الصحة العامة وجميع أصحاب المصلحة المشاركين في التعليم والتواصل والتدريب جهودا لإجراء اختبار مسبق وإجراء بحث دقيق وتقييم تأثير أنشطتهم لتحقيق أفضل النتائج الممكنة. وقد يكون التعاون الدولي مفيدا لضمان استخدام أساليب صارمة ومنهجية وموضوعية في تصميم وتنفيذ هذه البرامج.

كما يوصى بأن تعمل وزارة الصحة العامة بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ الحملات الإعلامية وزيادة فعاليتها.

وستسهم الإجراءات الرامية إلى زيادة الوعي العام بالقانون في تحسين الامتثال لتشريعات مكافحة التبغ، ولا سيما البرامج التي تركز على زيادة المعرفة بين أصحاب المصلحة في مجال البيع بالتجزئة والضيافة.

المادة 13: الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته

وتشير المادة 13-1 من الاتفاقية إلى أن الأطراف "*تقر بأن فرض حظر شامل على الإعلان عن منتجات التبغ والترويج لها ورعايتها من شأنه أن يقلل من استهلاك منتجات التبغ*".

وتقتضي المادة 13-2 من الاتفاقية من كل طرف: "*وفقا لدستوره أو مبادئه الدستورية، فرض حظر شامل على جميع أشكال الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته. ويشمل ذلك، رهنا بالبيئة القانونية والوسائل التقنية المتاحة لذلك الطرف، حظرا شاملا على الإعلان والترويج والرعاية عبر الحدود التي يكون منشؤها إقليمه. وفي هذا الصدد، يتخذ كل طرف، في غضون فترة خمس سنوات بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لذلك الطرف، التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية و/أو غيرها من التدابير المناسبة ويقدم تقريرا وفقا للمادة 21*".

يحظر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لعام 2005 *الإعلان عن التبغ والترويج له بشكل مباشر وغير مباشر. وينص القرار على قائمة بالوسائل التي يجب على مصنعي ومستوردي منتجات التبغ ومشتقاتها من خلالها عدم الإعلان عن منتجاتهم أو الترويج لها. ويحظر على وجه التحديد على مصنعي ومستوردي منتجات التبغ "وضع شعارات التبغ*

ومنتجاته ومشتقاته على منتجات أخرى، مثل القبعات والقمصان والسلال والمظلات وعلامات المرور والجسور وعلامات الدعاية، بجميع أنواعها أو طلاء وسائل النقل أو بناء الجدران لأي مرجع أو رمز من أي نوع من أنواع التدخين".

كما تحظر اللائحة الرعاية وتحدد أنه يحظر على مصنعي منتجات التبغ *"رعاية الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية أو تقديم جوائز أو هدايا أو إجراء سباقات أو توزيع عينات مجانية من منتجاتهم".*

مستوى الإنفاذ

تشير نتائج GYTS لعام 2014 إلى أن تعرض الشباب ل TAPS كان مشكلة لبعض الوقت. ويكشف التقرير ما يلي:

- لاحظ 44.7٪ من الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و 15 عاما (46.9٪ بنين و 40.3٪ بنات) إعلانات التبغ أو العروض الترويجية في نقاط البيع ،
- 26.6٪ من الطلاب (29.4٪ بنين و 22.5٪ بنات) يمتلكون شيئا عليه شعار العلامة التجارية للتبغ ،
- وعرض على 13.4 في المائة من الطلاب (16.9 في المائة بنين و 7.8 في المائة بنات) منتجا مجانيا للتبغ من ممثل شركة التبغ.

وفقا*لتقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2023 حول وباء التبغ العالمي*، حصل اليمن على درجة امتثال 6 من 10 لإنفاذ القانون (حيث 10 هي أعلى مستوى من الامتثال).

الفجوات:

- لا تحظر القوانين واللوائح بوضوح على دوائر صناعة التبغ الانخراط في أنشطة "مسؤولة اجتماعيا". وبالمثل، فإن دوائر صناعة التبغ ليست ملزمة بالكشف عن أنشطتها أو نفقاتها الإعلانية والترويجية والراعية للحكومة.
- لا يتم تنفيذ حظر TAPS وإنفاذه بشكل صحيح.

يوصى بأن يقوم اليمن بمراجعة تشريعات ولوائح مكافحة التبغ مقابل التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 13 من WHO FCTC وسد أي ثغرات متبقية في TAPS ، لا سيما فيما يتعلق بحظر المسؤولية الاجتماعية التعاونية.

ويوصى كذلك بتعزيز الإنفاذ، بما في ذلك من خلال الرصد والتفتيش الروتينيين للامتثال للقانون الذي يحظر إجراءات مكافحة الفساد. يجب إيلاء الاهتمام ل TAPS على وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات القائمة على الإنترنت. وينبغي تحديد الموارد اللازمة لبناء الامتثال وتدريب موظفي الإنفاذ وأنشطة الإنفاذ.

وتشجع المادة 13-5 *الأطراف على ما يلي: "تنفيذ تدابير تتجاوز الالتزامات المبينة في الفقرة 4".*

ولم ينفذ اليمن حاليا أي تدابير تتجاوز الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة 4.

وتؤكد المادة 13-7 *من جديد* "الحق السيادي للأطراف في حظر دخول أشكال الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته عبر الحدود إلى أراضيها وفرض عقوبات مساوية لتلك التي تنطبق على الإعلان والترويج والرعاية المحليين الذين يكون منشؤهم أراضيها وفقا لقوانينها الوطنية".

لا يتناول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لعام 2005 صراحة TAPS عبر التلفزيون أو الإذاعة الدولية أو عبر الحدود أو في الصحف والمجلات العابرة للحدود. ومع ذلك ، نظرا لأن الإعلان محظور على جميع وسائل الإعلام ، يمكن تفسير أن المستويين المحلي والدولي مشمولان بالحظر.

يوصى بمراجعة التشريعات والنظر في التعديلات التي تحظر صراحة دخول اليمن عبر الحدود أو القادمة من أراضيها.

المادة 14: التدابير المتعلقة بالارتهان للتبغ والإقلاع عنه

وتقتضي المادة 14-1 من كل طرف *"وضع ونشر مبادئ توجيهية مناسبة وشاملة ومتكاملة* [بشأن الاعتماد على التبغ والإقلاع عنه] *استنادا إلى الأدلة العلمية وأفضل الممارسات ...* [و] *اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الإقلاع عن تعاطي التبغ والعلاج المناسب للارتهان للتبغ".*

أحد أهداف القرار الوزاري رقم. (3/7) لسنة 2007 بإنشاء عيادات للإقلاع عن التدخين لمساعدة الأشخاص على الإقلاع عن التدخين. ومع ذلك ، فإن قرار رئيس الوزراء رقم. والقانون رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لسنة 2005 ولم يشر إلى مثل هذه الترتيبات.

ثغرة: لم يضع اليمن مبادئ توجيهية وطنية لتعزيز الإقلاع عن تعاطي التبغ.

يوصى بأن يضع اليمن وينشر مبادئ توجيهية وطنية بشأن علاج الاعتماد على التبغ، بما في ذلك استراتيجية وطنية للإقلاع عن التدخين ومبادئ توجيهية وطنية للعلاج. يجب على اليمن الرجوع إلى التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 14 من WHO FCTC عند تصميم وتطوير المبادئ التوجيهية الخاصة به، مع مراعاة الظروف والأولويات الوطنية أيضا.

<u>وتنص المادة 14-2 على أنه لتحقيق الغاية المبينة في المادة 14-1</u>، *"يسعى كل طرف إلى"* تنفيذ برامج فعالة للإقلاع عن التبغ تهدف إلى تعزيز الإقلاع عن تعاطي التبغ، وتشمل تشخيص وعلاج الاعتماد على التبغ وخدمات المشورة بشأن الإقلاع عن تعاطي التبغ في البرامج الوطنية للصحة والتعليم، ووضع برامج للتشخيص في مرافق الرعاية الصحية ومراكز إعادة التأهيل، تقديم المشورة والوقاية من الاعتماد على التبغ وعلاجه، وضمان إمكانية الحصول على علاجات الارتهان للتبغ والقدرة على تحمل تكاليفها.

لا يوجد في اليمن برنامج شامل لعلاج الارتهان للتبغ، ولا تتوفر خدمات دعم الإقلاع عن التدخين في المستشفيات أو العيادات الصحية أو مكاتب المهنيين الصحيين. ومع ذلك، يشير التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية لعام 2023 بشأن وباء التبغ إلى أن بعض خدمات الإقلاع عن التدخين متاحة في بعض المواقع المجتمعية، على الرغم من عدم وجود ما يشير إلى بعض الأماكن المحددة التي يتوفر فيها هذا النوع من الدعم. ويشير التقرير نفسه إلى أنه حيثما يتوفر الدعم، فإنه لا يغطي التكلفة. تلزم المادة 23.1 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) الصادر باللائحة التنفيذية المتعلقة بقانون مكافحة التبغ لسنة 2005 البرنامج الوطني لمكافحة التبغ بتخصيص بعض موارده للعيادات المتخصصة لعلاج الارتهان للتبغ، وذلك بناء على خطة سيضعها البرنامج (حتى تاريخه، لا توجد موارد لتخصيصها).

وجد استطلاع GYTS لعام 2014 أن 22.1٪ من الطلاب الذين يدخنون حاليا قد تلقوا مساعدة و / أو مشورة من برنامج أو محترف للإقلاع عن التدخين.

الفجوات:

- لا يوجد في اليمن حاليا برنامج وطني شامل ومتكامل لعلاج الاعتماد على التبغ.
- ليس إلزاميا تسجيل استخدام التبغ في ملاحظات التاريخ الطبي.
- ولم يتم تدريب العاملين الصحيين على مستوى الرعاية الصحية الأولية وتعبئتهم لتقديم المشورة بشأن الإقلاع عن التدخين والمشورة الموجزة بشأن الإقلاع عن التدخين.
- لا يتم تضمين علاج الاعتماد على التبغ في المناهج الدراسية في كليات الطب وطب الأسنان والتمريض والصيدلة.
- لا يوجد خط وطني ثابت للإقلاع عن التبغ.
- العلاج ببدائل النيكوتين (NRT) ، على الرغم من توفره ، لا يتم تغطيته من حيث التكلفة.
- العلاج ببدائل النيكوتين ليس مدرجا في قائمة الأدوية الأساسية في البلاد

يوصى بأن تضع وزارة الصحة العامة برنامجا وطنيا للإقلاع عن التبغ بما يتماشى مع المادة 14 من WHO FCTC ومبادئها التوجيهية للتنفيذ. يجب أن يسعى برنامج وطني لتعزيز الإقلاع عن تعاطي التبغ إلى دمج علاج الاعتماد على التبغ في نظام الرعاية الصحية الأولية في اليمن. وينبغي النظر في إنشاء خط وطني للإقلاع عن التدخين وتقديم الدعم على شبكة الإنترنت للإقلاع عن التدخين.

يجب توفير العلاج ببدائل النيكوتين الفعالة وغيرها من العلاجات الدوائية في اليمن مجانا أو بتكلفة معقولة. وتشمل قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية العلاجات الدوائية للإقلاع عن التبغ التي ينبغي النظر فيها[26]. وينبغي أيضا تشجيع شركات التأمين الطبي على تشجيع الإقلاع عن التدخين، بما في ذلك عن طريق سداد تكاليف أدوية الإقلاع عن التدخين.

يوصى بتعزيز قدرة أولئك الذين سيقدمون الدعم للإقلاع عن التدخين والمشورة الموجزة للإقلاع عن التدخين من خلال توفير التدريب. يجب دمج مكافحة التبغ والإقلاع عن التبغ في المناهج الدراسية لجميع المتخصصين في الرعاية الصحية والمهن الأخرى ذات الصلة ، ويمكن لوزارة الصحة العامة أيضا النظر في التعاون مع المنظمات المهنية ذات الصلة لتطوير وتقديم وحدات تدريبية للإقلاع عن التدخين.

[26] قائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية للأدوية الأساسية - القائمة 23، 2023: https://www.who.int/publications/i/item/WHO-MHP-HPS-EML-2023.02

كما يوصى بأن تضمن وزارة الصحة العامة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، أن يكون تسجيل حالة تعاطي التبغ إلزاميا في جميع الملاحظات الطبية وملاحظات المرضى الأخرى.

المادة 15: الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ

وفي **المادة 15** من الاتفاقية، *"تقر الأطراف بأن القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، بما في ذلك التهريب والتصنيع والتزييف غير المشروعين، ووضع وتنفيذ القوانين الوطنية ذات الصلة، بالإضافة إلى الاتفاقات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، هي عناصر أساسية لمكافحة التبغ".*

اعتمد بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ بتوافق الآراء في عام 2012 في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في WHO FCTC. الهدف من البروتوكول هو القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، وفقا لأحكام المادة 15 من WHO FCTC.

وقع اليمن على البروتوكول في 7 يناير/كانون الثاني 2014 لكنه لم يصادق عليه بعد.

من المعروف أن الاتجار غير المشروع بالتبغ منتشر على نطاق واسع في اليمن. يشير مؤشر الجريمة المنظمة العالمي[27] إلى أن اليمن هو مقصد ونقطة عبور للاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، والذي زاد بشكل كبير منذ اندلاع النزاع. في مارس/آذار 2023، نشرت صحيفة "*الموقف بوست*" الإلكترونية اليمنية تقريرا استقصائيا عن شبكات تهريب السجائر في البلاد[28]. ويشير المقال إلى أن التبغ يتم تهريبه عن طريق البر والبحر بمشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، الحكومية والمتعددة من الجماعات الخاصة والأفراد.

لا توجد متطلبات في التشريعات الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، باستثناء المادة 20 من قانون مكافحة التبغ لعام 2005، التي تنص على مصادرة أي منتج تبغ يدخل البلاد بشكل غير قانوني. لا ينص قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لسنة 2005 على أي متطلبات تنفيذية لهذه المادة.

الفجوات:

- واليمن ليس بعد طرفا في البروتوكول.
- لا يوجد في اليمن نظام تتبع وتعقب لتأمين سلسلة توريد التبغ والمساعدة في التحقيق في التبغ غير المشروع.
- لا يوجد نظام ترخيص لتصنيع منتجات التبغ واستيرادها وتوزيعها وبيعها.
- المادة 20 من قانون مكافحة التبغ لعام 2005 التي تتطلب مصادرة منتجات التبغ غير المشروعة التي تدخل اليمن لا تنفذ بنشاط.

ويوصى بأن ينظر اليمن في التصديق على البروتوكول والمضي قدما في تنفيذ تدابيره.

بغض النظر عما إذا كان اليمن سينضم إلى البروتوكول أم لا، ينبغي النظر في إدخال تدابير تشريعية وإدارية لمعالجة الثغرات والوفاء بالالتزامات بموجب المادة 15 من WHO FCTC، بما في ذلك تطوير نظام عملي للتتبع والتعقب، ونظام ترخيص لمصنعي ومستوردي وموزعي وتجار التجزئة لمنتجات التبغ، من بين تدابير أخرى.

وينبغي القيام بأنشطة إنفاذ القانون للكشف عن أي منتجات تبغ تدخل البلاد بصورة غير مشروعة ومصادرتها.

يشجع اليمن على تعزيز التنسيق بين جميع الوزارات والوكالات الحكومية التي لها دور في القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

ويوصى بزيادة تعزيز التنسيق/التعاون على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع وزيادة الموارد المخصصة لمراقبة الحدود.

وتشترط المادة 16 *على الطرف "اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية فعالة أو غيرها من التدابير على المستوى الحكومي المناسب لحظر بيع منتجات التبغ للأشخاص دون السن التي يحددها القانون المحلي أو القانون الوطني أو سن الثامنة* عشرة. *ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي:*

[27] المؤشر العالمي للجريمة المنظمة، اليمن نبذة عن اليمن: https://ocindex.net/country/yemen

[28] "سماسرة التبغ وإمبراطورية المال" ... تحقيق أجرته صحيفة الموقف بوست يكشف عن شبكات تهريب سجائر واسعة في اليمن وخسائر بمليارات الريالات!: https://almawqeapost.net/english-news/83388

أ) مطالبة الأطراف بالتأكد من أن "*جميع بائعي منتجات التبغ يضعون مؤشرا واضحا وبارزا داخل نقاط بيعهم بشأن حظر مبيعات التبغ للقصر، وفي حالة الشك، [ل] أن يطلبوا من كل مشتر للتبغ تقديم دليل مناسب على بلوغه السن القانونية الكاملة*؛".

ب) "*حظر بيع منتجات التبغ بأي طريقة يمكن الوصول إليها مباشرة، مثل أرفف المتاجر*؛".

ت) "*حظر صنع وبيع الحلويات أو الوجبات الخفيفة أو لعب الأطفال أو أي أشياء أخرى في شكل منتجات تبغ تروق للقصر* "

ث) ضمان "*أن آلات بيع التبغ الخاضعة لولايتها القضائية ليست متاحة للقصر ولا تروج لبيع منتجات التبغ للقصر*".

ج) "*ضمان عدم وصول القاصرين إلى آلات بيع التبغ الخاضعة لولايتها القضائية وعدم الترويج لبيع منتجات التبغ للقصر*".

وتقتضي المادة 16-2 من الأطراف "*حظر أو تعزيز حظر توزيع منتجات التبغ المجانية على الجمهور وخاصة القصر*".

وتدعو المادة 16-3 *الأطراف إلى "السعي إلى حظر بيع السجائر منفردة أو في علب صغيرة مما يزيد من قدرة القصر على تحمل تكاليف هذه المنتجات*".

في اليمن، من المخالف للقانون بيع منتجات التبغ للقصر. تحظر المادة 15 (أ) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لعام 2005 *بيع منتجات التبغ لأي شخص يقل عمره عن 18 عاما. وتنص المادة 15 (ب) على أنه "لا يجوز لأصحاب العمل توظيف الأطفال لبيع منتجات التبغ ومشتقاته أو تقديم الشيشة في متاجرهم" وبالتالي تحظر البيع من قبل القصر. يعاقب على عدم الامتثال للمادة 15 (ب) بموجب المادة 154 من قانون العمل في البلاد[29]، التي تفرض غرامة تتراوح بين 1000 (ألف) و 20000 (عشرين ألف) ريال على أي شخص يستخدم شابا[30] في أعمال شاقة أو صناعات ضارة أو لأداء عمل ضار اجتماعيا.*

وتشترط المادة 13 وضع لافتات في الأماكن التي تباع فيها منتجات التبغ تشير إلى أن القاصرين لا يمكنهم الحصول على منتجات التبغ وتحظر عرض المنتجات في نقاط البيع. وتحظر المادة 9 صنع أو استيراد منتجات تقلد التدخين أو مواد إعلانية للمدخنين.

مستوى الإنفاذ

في GYTS 2014:

- وأبلغ 15.1 في المائة من الطلاب (19.4 في المائة من الفتيان و 7.9 في المائة من البنات) عن استخدام شكل من أشكال التبغ.
- *أفاد 43.3٪* من الطلاب *الذين يدخنون السجائر حاليا أنهم يشترونها من متجر أو بائع متجول أو كشك.*
- *أفاد 61.5٪* من الطلاب *بشراء السجائر كعصي فردية.*
- *قال 74.4٪* من الطلاب *الذين يدخنون السجائر حاليا إنهم منعوا من شرائها بسبب أعمارهم.*
- أفاد 26.6٪ من الطلاب (29.4٪ من الفتيان و 22.5٪ من الفتيات) أنهم يمتلكون شيئا يحمل شعار علامة تجارية للتبغ.

الفجوات:

- ***على الرغم من وجود متطلبات سن البيع ، تشير نتائج GYTS لعام 2014 إلى أنه لا يزال بإمكان الشباب الحصول بسهولة على منتجات التبغ.***
- ***لا يحظر القانون بيع التبغ من آلات البيع.***
- ***لا يحظر القانون*** *بيع السجائر بشكل فردي أو في عبوات صغيرة.*

يوصى بأن يقوم اليمن بمراجعة تشريعاته ولوائحه لمكافحة التبغ مقابل المادة 16 من WHO FCTC وسد أي ثغرات متبقية، لا سيما فيما يتعلق بحظر بيع السجائر بشكل فردي أو في عبوات صغيرة.

كما يوصى بأن تقوم وزارة الصحة العامة والوزارات الأخرى ذات الصلة بأنشطة لبناء الامتثال من خلال إبلاغ تجار التجزئة بالمسؤوليات القانونية حول مسؤوليات منع بيع التبغ دون السن القانونية، بما في ذلك الحاجة إلى عرض لافتات تشير إلى أنه لا يمكن بيع منتجات التبغ للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما.

ويوصى أيضا بتعزيز إنفاذ القانون المتعلق ب TAPS لمنع استخدام علامات التبغ على منتجات أخرى، لا سيما تلك التي تجذب الشباب.

---

[29] قانون العمل اليمني، القانون رقم 5 لعام 1995:
https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/WEBTEXT/44043/65001/E95YEM01.htm#a42

[30] يعرف قانون العمل اليمني "الشاب" بأنه أي ذكر أو أنثى يقل عمره عن 15 عاما.

المادة 17: تقديم الدعم للأنشطة البديلة المجدية اقتصاديا

وتدعو المادة 17 الأطراف إلى أن تشجع، حسب الاقتضاء، *"بالتعاون فيما بينها ومع المنظمات الحكومية الدولية الدولية الإقليمية المختصة ... بدائل مجدية اقتصاديا للعاملين في التبغ ومزارعيه، وحسب الحالة، البائعين الأفراد"*.

تشهد زراعة التبغ زيادة مطردة في اليمن منذ عام 2000. وفقا للتقرير العالمي لعام 2023 عن وباء التبغ ، [31]من عام 2000 إلى عام 2020 ، زادت المساحة المحصودة من محصول التبغ بنسبة 114.03٪.

تشير الطبعة السابعة من أطلس التبغ [32] إلى أنه تم إنتاج 28,598 طنا من التبغ في اليمن في عام 2019 على مساحة 23,452,000 هكتار من الأراضي الزراعية عالية الجودة التي كان من الممكن استخدامها لزراعة الغذاء.

كما تظهر مراجعة كتاب الإحصاءات الزراعية السنوي لعام 2020[33]، الذي نشرته المديرية العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية بوزارة الزراعة والري اليمنية، زيادة في إنتاج أوراق التبغ. ويشير التقرير إلى أن 13.3٪ من إجمالي مساحة المحاصيل النقدية كانت مخصصة لإنتاج أوراق التبغ في عام 2020.

يشير التقرير أيضا إلى معلومات الإنتاج التالية:

محصول	بند	سنة				
		2016	2017	2018	2019	2020
تبغ	*المساحة (هكتار)[34]*	*9,543*	*9,439*	*9,426*	*9,670*	*9,670*
	الإنتاج (طن متري)[35]	*19,084*	*18,905*	*19,131*	*28,598*	*28,598*

تم ذكر زراعة التبغ صراحة في الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي في البلاد 2012-2016. [36] وتقدم الاستراتيجية إنتاج التبغ كمحصول ذو قيمة مضافة عالية ومجال نمو محتمل للقطاع الزراعي في اليمن.

بالإشارة إلى خيارات السياسة والتوصيات بشأن البدائل المستدامة اقتصاديا لزراعة التبغ (فيما يتعلق بالمادتين 17 و 18 من WHO FCTC)، يوصى بأن يسعى اليمن جاهدا للحفاظ على أدنى مستويات ممكنة من زراعة التبغ وأن تكون جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة على دراية بالالتزامات بموجب هذه المواد.

يتم تشجيع وزارة الزراعة والري على تطوير وتعزيز برنامج لمساعدة مزارعي التبغ الذين يرغبون في التحول من زراعة التبغ (أو الذين ستتأثر سبل عيشهم بانخفاض الطلب على أوراق التبغ) إلى بدائل مجدية اقتصاديا وصديقة للبيئة ، بما في ذلك العمل مع وزارة المالية لجمع الدعم المالي للتبديل.

ويوصى أيضا بأن تعزز وزارة الزراعة والري تعاونها مع الوزارات الأخرى ذات الصلة في توعية زارعي التبغ بالعواقب الصحية والبيئية والاجتماعية لزراعة التبغ وشرح فوائد التحول إلى بدائل أخرى قابلة للتطبيق؛ فضلا عن حشد الدعم من شركاء التنمية والنظر في استخدام الإيرادات من الضرائب المفروضة على التبغ لتحسين سبل عيش مزارعي التبغ من خلال البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

المادة 18: حماية البيئة وصحة الأشخاص

وفي المادة 18، تتفق الأطراف على *"إيلاء الاعتبار الواجب لحماية البيئة وصحة الأشخاص فيما يتعلق بالبيئة فيما يتعلق بزراعة التبغ وصنعه"*.

---

[31] الملامح القطرية لتجارة زراعة التبغ في اليمن 2022. متاح في: https://www.who.int/publications/m/item/tobacco-agriculture-trade-yem-2022-country-profile

[32] أطلس التبغ: الملامح القطرية لليمن: https://tobaccoatlas.org/download-pdf?country=1723

[33] كتاب الإحصاءات الزراعية السنوي لعام 2020: https://agriculture.gov.ye/annual_agri_stat/agri_stat_2020.pdf

[34] الهكتارات

[35] نغمات المقاييس

[36] الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة 2012-2016:
https://extranet.who.int/nutrition/gina/sites/default/filesstore/YEM%202012%20NationalAgricultureStrategy_2012-pdf.2016

يتم تشجيع اليمن على الحفاظ على المعرفة والفهم للأدلة على الخسائر البيئية الكبيرة للتبغ، بما في ذلك القمامة، وتأثيرها السلبي على التنمية المستدامة على الصعيدين القطري والعالمي. ويشجع اليمن على دعم الجهود الدولية الرامية إلى زيادة الوعي لمعالجة الخسائر البيئية للتبغ.

المادة 19: المسؤولية

وتقتضي المادة 19 من الأطراف أن تنظر، لأغراض مكافحة التبغ، في *"اتخاذ إجراءات تشريعية أو تعزيز قوانينها القائمة، عند الضرورة، للتعامل مع المسؤولية الجنائية والمدنية، بما في ذلك التعويض عند الاقتضاء".*

ولم تنفذ أي أنشطة فيما يتعلق بهذه المادة من الاتفاقية. كما لا توجد سياسة أو تدابير تشريعية معمول بها فيما يتعلق بهذه المادة.

ثغرة: *لا يوجد نص في التشريعات الوطنية يتناول المسؤولية الجنائية والمدنية المحتملة لدوائر صناعة التبغ*

يوصى بأن يقوم اليمن بمراجعة وتعزيز خيارات تنفيذ المادة 19 في سياقها الوطني، بما في ذلك باستخدام مجموعة أدوات المسؤولية المدنية للمادة 19 من WHO FCTC، [37]وهي دليل تفاعلي لاتخاذ إجراءات قانونية ضد دوائر صناعة التبغ.

المادة 20: البحث والمراقبة وتبادل المعلومات

وتقتضي المادة 20 *من الأطراف "تطوير وتعزيز البحوث الوطنية وتنسيق برامج البحوث على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال مكافحة التبغ".*

وقد أنجز اليمن حتى الآن ما يلي:
- ثلاث جولات من الدراسة الاستقصائية العالمية للتبغ بين الشباب 2014 :(GYTS) و 2008 و 2003.
- جولتان من المسح العالمي لصحة الطلاب في المدارس 2014 :(GSHS) و 2008.
- جولة واحدة من المسح العالمي لطلاب المهن الصحية 2009 :(GHPSS). [38]
- جولة واحدة من المسح العالمي للتبغ بين البالغين 2014 :(GATS).

وأبلغت بعثة تقييم الاحتياجات بأنه يجري إعداد دراسة استقصائية تدريجية في اليمن، ولكن لم تقدم أي معلومات إضافية عن تاريخ بدء هذه الدراسة الاستقصائية أو مصدر التمويل.

الفجوة: اليمن محدود *في المراقبة الوبائية لاستهلاك التبغ وتأثيره المرتبط به على الصحة العامة وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.* آخرها في عام 2014.

يوصى بأن يقوم اليمن بما يلي:

- ***تطوير وتعزيز القدرات البحثية الوطنية بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة.***
- ***تحديد مجموعة من الأسئلة المعيارية المتعلقة بتعاطي التبغ والتي يمكن إدراجها في جميع الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية في المستقبل وغيرها من الدراسات الاستقصائية ذات الصلة للسماح بتوحيد البيانات وتتبع الاتجاهات بمرور الوقت.***
- ***جمع البيانات عن الوفيات والمراضة المتعلقة بتعاطي التبغ.***
- ***إجراء البحوث التي تتناول محددات وعواقب تعاطي التبغ والتعرض لدخان التبغ، والآثار على التنمية المستدامة.***
- ***إجراء دراسات تقييمية لفعالية التدخلات الرامية إلى الحد من انتشار تعاطي التبغ واستخدام النتائج ونتائج المراقبة عند وضع الاستراتيجيات والسياسات والتدخلات الوطنية لمكافحة التبغ.***

[37] مجموعة أدوات المسؤولية المدنية للمادة 19 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ:
https://untobaccocontrol.org/impldb/tobacco-control-toolkit/#/

[38] المسح العالمي للطلاب المهنيين الصحيين - التقرير القطري لليمن لعام 2009:
https://www.emro.who.int/images/stories/tfi/documents/ghpss_cr_yem_2009.pdf?ua=1

المادة 21: الإبلاغ وتبادل المعلومات

وتقضي المادة 21 *بأن "يقدم إلى مؤتمر الأطراف، عن طريق الأمانة، تقارير دورية عن تنفيذه لهذه الاتفاقية".*

قدم اليمن تقارير في **الأعوام 2009 و2012 و2014 و2018 و2023.**

ويشجع اليمن على تقديم جميع التقارير اللازمة في الوقت المحدد.

المادة 22: التعاون في المجالات العلمية والتقنية والقانونية وتوفير الخبرات ذات الصلة

وتشترط *المادة 22 أن تتعاون الأطراف "مباشرة أو من خلال الهيئات الدولية المختصة لتعزيز قدرتها على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقية، مع مراعاة احتياجات الأطراف من البلدان النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ومن شأن هذا التعاون أن يشجع نقل الخبرات التقنية والعلمية والقانونية والتكنولوجيا، على النحو المتفق عليه بصورة متبادلة، لوضع وتعزيز الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية لمكافحة التبغ".*

في دورته الرابعة، أقر مؤتمر الأطراف في قراره FCTC/COP4 (17)[39] بأهمية تنفيذ الاتفاقية في إطار النهج الاستراتيجي لضمان التنفيذ والرصد والتقييم طويل الأجل والمستدام للتقدم المحرز بالنسبة للبلدان النامية. ويشجع البلدان النامية على اغتنام فرص المساعدة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (الذي أصبح الآن إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) [40] ويطلب إلى أمانة الاتفاقية أن تعمل بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنسيق تقديم المساعدة، من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية على الصعيد القطري.

يتعاون اليمن مع المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في اليمن، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع للمنظمة، وأمانة الاتفاقية، ويتلقى المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ أنشطة مكافحة التبغ.

لا يذكر إطار عمل الأمم المتحدة الحالي للتعاون في مجال التنمية المستدامة في اليمن 2022-2024[41] تنفيذ WHO FCTC. وبالمثل، لا تذكر الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن 2021-2024[42] ووثيقة البرنامج القطري لليمن 2023-2024[43] تنفيذ WHO FCTC.

وقد ذكرت استراتيجية التعاون القطري الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية للفترة[44] 2008-2013 على وجه التحديد مكافحة التبغ ولم يتم تحديثها منذ انتهاء صلاحيتها في عام 2013 بسبب الأزمة. تم إبلاغ بعثة تقييم الاحتياجات بأنه يجري تطوير CCS جديد من شأنه أن يعطي الأولوية لتنفيذ WHO FCTC.

الفجوة: *على الرغم من* الأدلة القوية على أن تنفيذ WHO FCTC هو مسرع للتنمية المستدامة، إلا أن دعم تنفيذ الاتفاقية لم يتم تضمينه على وجه التحديد كأولوية في إطار عمل الأمم المتحدة 2022-2024.

يوصى بأن تتابع وزارة الصحة العامة بنشاط مع المنسق المقيم للأمم المتحدة والوزارات الحكومية ذات الصلة لاقتراح تضمين تنفيذ WHO FCTC في UNSDCF المستقبلي و CCS الأخرى مع الأمم المتحدة. ويمكن أن تشمل الأنشطة المقترحة الأولويات المحددة استنادا إلى هذا التقرير المشترك لتقييم الاحتياجات.

كما يوصى بأن تسعى حكومة اليمن بنشاط إلى إيجاد فرص للتعاون مع الأطراف الأخرى والمنظمات الدولية المختصة وشركاء التنمية الموجودين في البلاد لدعم تنفيذ الاتفاقية.

---

[39] انظر FCTC/COP/4/REC/1، *القرارات والوثائق الإضافية* : http://apps.who.int/gb/fctc/E/E_cop4.htm

[40] إرشادات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة: https://unsdg.un.org/resources/united-nations-sustainable-development-cooperation-framework-guidance

[41] إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في اليمن 2022-2024: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2022-Yemen-Cooperation_Framework-2022-2024.pdf/06

[42] مذكرة الاستراتيجية القطرية للفترة 2021-2024: https://yemen.un.org/en/160004-2021-2024-country-strategy-note

[43] وثيقة البرنامج القطري 2023-2024: https://www.undp.org/yemen/publications/country-programme-document-cpd-2024-2023

[44] استراتيجية التعاون القطري لمنظمة الصحة العالمية والجمهورية اليمنية، 2008-2013: https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/113235/CCS_Yemen_2010_EN_14479.pdf?sequence=1&isAllowed=y

كما يتم تشجيع اليمن على التعاون وتبادل المعرفة والمهارات والمبادرات الناجحة في تنفيذ الاتفاقية مع الأطراف الأخرى في WHO FCTC، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

المادة 26: الموارد المالية

وفي المادة 26، تعترف الأطراف *"بالدور الهام الذي تؤديه الموارد المالية في تحقيق هدف هذه الاتفاقية"*. وعلاوة على ذلك، تدعو المادة 26-2 كل طرف *إلى "تقديم الدعم المالي فيما يتعلق بأنشطته الوطنية الرامية إلى تحقيق هدف الاتفاقية، وفقا لخططه وأولوياته وبرامجه الوطنية"*.

القسم الثاني من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم وينص القانون رقم (379) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون مكافحة التبغ لسنة 2005 على آلية تمويل البرنامج الوطني لمكافحة التبغ. وتنص المادة 20، من بين أمور أخرى، على تخصيص 1 في المائة من إجمالي الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التبغ المستورد ومنتجات التبغ المصنعة محليا للبرنامج. ومع ذلك، أبلغت بعثة تقييم الاحتياجات بأن هذا الشرط لا ينفذ حاليا ولا توجد أموال مخصصة لمكافحة التبغ بالقيمة الحقيقية.

تم دعم أنشطة مكافحة التبغ في اليمن بشكل أساسي من قبل مكتب منظمة الصحة العالمية القطري في اليمن والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع للمنظمة.

الفجوات:

- لا يوجد تمويل لتنفيذ وإنفاذ تدابير مكافحة التبغ في اليمن بشكل كامل.
- *الأموال المخصصة لمكافحة التبغ غير نشطة حاليا، وبالتالي فإن البرنامج الوطني لمكافحة التبغ ليس لديه موارد مالية لتنفيذ WHO FCTC.*
- الوزارات الأخرى التي لها دور تلعبه في تنفيذ WHO FCTC لم تخصص وقت الموظفين لهذا العمل.
- وتنخفض مستويات الضرائب الحالية إلى ما دون المستويات الموصى بها، مما يمثل فرصة محتملة ضائعة لزيادة الإيرادات الحكومية.

يوصى بأن تخصص الحكومة موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ وإنفاذ قانون مكافحة التبغ واللوائح ذات الصلة، ولتنفيذ WHO FCTC.

كما يتم تشجيع اليمن على تنفيذ شرط تخصيص 1٪ من إجمالي الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التبغ المستورد ومنتجات التبغ المصنعة محليا للبرنامج الوطني لمكافحة التبغ. وسيضمن تنفيذ هذا الشرط استدامة أنشطة مكافحة التبغ.

وتقتضي المادة 26-3 من الأطراف *"أن تشجع، حسب الاقتضاء، استخدام القنوات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من القنوات المتعددة الأطراف لتوفير التمويل لوضع وتعزيز برامج شاملة متعددة القطاعات لمكافحة التبغ لدى الأطراف من البلدان النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال"*.

قدمت منظمة الصحة العالمية وأمانة الاتفاقية الدعم التقني والمالي لتنفيذ WHO FCTC في اليمن. ليست بعثة تقييم الاحتياجات على علم بأي مصدر آخر لتمويل مكافحة التبغ في اليمن.

الفجوة: لم يستخدم اليمن بشكل كامل القنوات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من القنوات المتعددة الأطراف المتاحة لتوفير التمويل لتطوير وتعزيز برامج مكافحة التبغ الشاملة متعددة القطاعات. في حين أنه قد تكون هناك فرص لتمويل البرنامج ، لم يكن هناك كشافة نشطة للتمويل ، لذا ربما تكون الفرص الموجودة قد ضاعت في الماضي.

وتمشيا مع المادة 26-3 من الاتفاقية، يوصى بأن تلتمس الحكومة اليمنية المساعدة من شركاء التنمية وأن تعزز إدراج تنفيذ الاتفاقية في الاتفاقات وخطط العمل الثنائية والمتعددة الأطراف التي توضع مع هذه الوكالات.

وتنص المادة 26-4 على أن *"تشجع الأطراف الممثلة في المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والدولية ذات الصلة، والمؤسسات المالية والإنمائية هذه الكيانات على تقديم المساعدة المالية للأطراف من البلدان النامية وللأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، دون تقييد حقوق المشاركة داخل هذه المنظمات"*.

تلتزم وزارة الصحة العامة بضمان قيام اليمن بتعزيز تنفيذ الاتفاقية في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة. ولا توجد معلومات متاحة عن الوكالات الحكومية الأخرى التي تروج لتنفيذ الاتفاقية.

ويوصى بأن يستخدم اليمن إمكانات المادة 26-4 للدعوة إلى رفع مستوى الاتفاقية في جدول أعمال التنمية الدولية. كما يوصى بأن تقوم الوزارات الأخرى التي تمثل اليمن في المحافل الإقليمية والعالمية الأخرى بشكل استباقي بدعوة المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية إلى تقديم المساعدة المالية للبلدان النامية لدعمها في تنفيذ الاتفاقية.

مشروع جدول الأعمال

٢٩ آب/أغسطس ٢٠٢٣: **اجتماع أصحاب المصلحة**[45]		
سماعة	**نشاط**	**الوقت**
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية وزارة الصحة العامة والسكان في اليمن أمانة WHO FCTC	حفل الافتتاح: - كلمات الترحيب - مقدمة ذاتية للمشاركين	9:30 – 9:00
أمانة WHO FCTC	الأهداف والنتائج المتوقعة ولمحة عامة عن عملية تقييم الاحتياجات	9:45 – 9:30
أمانة WHO FCTC برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ: - ثانيا - الاتجاهات العالمية في التنفيذ - ثالثا - معلومات مستكملة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	10:30 - 9:45
استراحة الصحة وصورة المجموعة		11:00 – 10:30
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية	نظرة عامة على مكافحة التبغ في إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط: الفرص والتحديات. العرض والمناقشة	11:30 – 11:00
مقدم من وزارة الصحة العامة والسكان في اليمن ومكتب منظمة الصحة العالمية القطري في اليمن تديره أمانة WHO FCTC	مكافحة التبغ في اليمن: - سياسة مكافحة التبغ الجارية والجهود التشريعية في اليمن - الثغرات والتحديات التي تواجه التنفيذ الشامل لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في اليمن العرض والمناقشة	12:30 – 11:30
استراحة الغداء		14:00 – 12:30
ممثلين من القطاعات المعنية. تديره أمانة WHO FCTC	الأدوار والمساهمات والتحديات والفرص لتعزيز تنفيذ WHO FCTC في اليمن: عروض تقديمية شخصية من قبل: - وزارة المالية - وزارة الداخلية	16:00 – 14:00

[45] *سيكون الاجتماع مختلطا، حيث ستشارك بعض القطاعات في القاهرة وتشارك قطاعات أخرى افتراضيا من المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في اليمن.*

	- وزارة العدل - وزارة الشؤون القانونية استراحة قصيرة تليها عرض تقديمي افتراضي من قبل: - وزارة الزراعة - وزارة التربية والتعليم - وزارة الخارجية *10 دقائق لكل عرض تقديمي وبقية الوقت سيكون للمناقشات*	
اغلاق		16:30
30 أغسطس, 2023 **الاجتماعات الثنائية وعرض مشاريع النتائج والثغرات والتوصيات**		
أمانة WHO FCTC والقطاعات المختلفة	مناقشات ثنائية مع القطاعات التالية (حوالي 25 دقيقة لكل منهما): - وزارة الصحة العامة والسكان - وزارة المالية - وزارة الداخلية ووزارة العدل, وزارة الشؤون القانونية - المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان في اليمن (افتراضيا)؟	10:30 – 08:30
استراحة صحية		11:45 – 10:30
أمانة WHO FCTC	عرض النتائج والتوصيات الأولية مادة مادة *ستتبع التعليقات والمناقشات عند تقديم كل مقالة.*	12:30 – 11:45
استراحة الغداء		13:30 – 12:30
أمانة WHO FCTC	عرض النتائج والتوصيات الأولية مادة مادة *ستتبع التعليقات والمناقشات عند تقديم كل مقالة.*	15:30 – 13:30
أمانة WHO FCTC المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية	الإغلاق والخطوات التالية (الجدول الزمني لاستكمال التقرير ، الإجراءات المطلوبة ، إلخ.)	16:00 – 15:30

الملحق 2: قائمة المشاركين:

اليمن

1. د. محمد أحمد القشة
المدير العام
البرنامج الوطني لمكافحة التبغ
وزارة الصحة العامة والسكان

2. السيد ناجي علي جابر
نائب وزير قطاع الإيرادات
وزارة المالية

3. د. علي محمد علي النعيمي
السكرتارية العامة لرئيس مجلس الوزراء

4. السيد حسين ناجي الهثمي
وزارة الخارجية

5. السيد فهمي أحمد نعمان
وزارة الشؤون القانونية.
6. السيد/ عبدالله محمد الدهمي
وزارة الداخلية والأمن

مكتب منظمة الصحة العالمية القطري في اليمن

1. د. عبدالوهاب بن عبدالله النحمي
مسؤول الأمراض غير السارية
مكتب ممثل منظمة الصحة العالمية، اليمن

مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط

1. الدكتور أسموس هامريش
مدير
التغطية الصحية الشاملة/الأمراض غير السارية والصحة النفسية
2. د. فاطمة العوا
مستشار إقليمي، مبادرة التحرر من التبغ (TFI)
التغطية الصحية الشاملة/الأمراض غير السارية والصحة النفسية

3. السيدة صوفيا الجوهري
مسؤول فني، مبادرة التحرر من التبغ (TFI)
التغطية الصحية الشاملة/الأمراض غير السارية والصحة النفسية

4. الدكتورة نبراس الحاج عربي
زميل، مبادرة التحرر من التبغ (TFI)
التغطية الصحية الشاملة/الأمراض غير السارية والصحة النفسية

5. السيدة شيسومو كاسينجا
موظف فني مبتدئ، مبادرة التحرر من التبغ (TFI)
التغطية الصحية الشاملة / الأمراض غير السارية والصحة النفسية (NMH)

6. السيدة رضوى الوكيل
مساعد برنامج، مبادرة التحرر من التبغ (TFI)
التغطية الصحية الشاملة/الأمراض غير السارية والصحة النفسية

7. السيدة دينا إبراهيم

مساعد إداري، مبادرة التحرر من التبغ (TFI)
التغطية الصحية الشاملة / الأمراض غير السارية والصحة النفسية (NMH)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1. السيدة راشيل ستانتون
محلل سياسات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أمانة WHO FCTC

2. السيد كلفن كاو تشوان هنغ
مدير البرنامج

3. السيد تيه أ. نتيابانغ
موظف تقني، المساعدة المباشرة للأطراف

4. د. هاني ابراهيم الجهماني
مستشار دولي